أزمة الاتصال الاستراتيجي في بناء حدود دولة السودان الجنوبي



محمد أحمد النجار

المحتويات

المقدمة

التمهيد

- الاتصال الاستراتيجي
- أزمة الاتصال
- مشكلات الحدود في القارة الإفريقية

الفصل الأول:

المفاوضات بين الجانبين

- بروتوكول ماشاكوس
- جولات مفاوضات نيفاشا
- اتفاق أديس أبابا

الفصل الثاني:

الأزمة السودانية

- نشأة الأزمة
- احتلال توريت
- أزمة مفاوضات كارن
- عوامل الأنقسام (أزمة وثيقة ناكورو)

الفصل الثالث:

إدارة الأزمة

- صراع القوى السياسية
- محاولات حل مشكلة جنوب السودان
- التدخل غير المباشر للتأثير على مسار المفاوضات

الفصل الرابع:

عوامل استمرار الأزمة

- النزاع حول منطقة إبيي
- المناطق الثلاث الفاصلة بين الشمال والجنوب (ابيي، وجبال النوبا، والانقسنا في جنوب النيل الأزرق)
- انعكاسات الصراع على النفط والموارد بين الشمال والجنوب على نجاح المفاوضات

المقدمة

الأزمة المرتبطة بتحديد حدود دول السودان الجنوبي ليست مرتبطة بالأساس بتحديد خط الحدود أصلا، ولا بالمناطق التي يمر بهذا هذا الخط، وإنما هي أساسا متعلقة بإنجاح تكون وهوية الدولة ووجودها، فهي أزمة على مستوى إنجاح التواصل والإتصالات البينية خلال عملية التفاوض، فقد منيت المفاوضات بين دولتي شمال وجنوب السودان بتعثرات وأزمات عديدة مرت بها وهددت بإنهيارها أكثر من مرة، ويعود ذلك في جوهره إلى الطبيعة المعقدة والمتشابكة لمشكلة الجنوب وتداخلها مع الأوضاع السودانية الأخرى في الشمال والجنوب على السواء.

مثلت المفاوضات الرامية الى انهاء الحرب الأهلية، والتى انطلقت مع توقيع بروتوكول ماشاكوس فى 20 يوليو 2002، جوهر التفاعلات السياسية فى السودان خلال العام 2002، وهى الجهود التى تواصلت فى الربع الاول من 2003، فى محاولة للوصول الى الاتفاق النهائى لتسوية هذه الأزمة التى امتدت ما يربو على العشرين عاما حتى الآن. وقد قطع الوفدان المتفاوضان أشواطا عديدة فى المفاوضات، وإن كانت لا تزال هناك بعض العقبات. ومنذ التوقيع على بروتوكول ماشاكوس الملزم بمنح إقليم جنوب السودان حق تقرير المصير أصبحت أوضاع حدود التراب الوطني له محل تساؤل، بما تشمله من هياكله السياسية وتوزيع السلطة والثروة فيه.

ومما لاشك فيه أن انفصال الجنوب عن الشمال أدى إلى فرض قواعد جديدة لمعادلة السلطة على أرض الواقع، وعلى أي حال، ستظل العلاقة بين شمال وجنوب السودان مستندتا إلى قرار القيادات السياسية في كلا من الطرفين في استئناف عمليات

الاتصال البينية واكمال مسار التفاوض والوصول به لحل مرضي يؤدي لإنهاء الصراع وتدعيم مجالات العمل المشترك في المستقبل.

وانعكست علاقات الأطراف قبل تكوين دولة الجنوب على الترتيبات التالية لتسيير الأعمال والاتصال البيني وتنسيق وتزامن المعلومات والجلوس على مائدة التفاوض، فقد لعبت دورا مهما في مسار عمليات التفاوض لتوقيع بروتوكول ماشاكوس، وكان نتيجة لذلك أن تم التنازع بين الطرفين على بعض المناطق والاختلاف في تسيير العمليات والجلوس على مائدة التفاوض، مما أدى لتوقف العملية التفاوضية وتعدد مراحلها واتساع مداها الزمني.

كما ان العمليات التفاوضية كانت ضبابية لأن بعض الاطراف يرى أنها يجب ان تتسق مع وحدة السودان، والتي تعني حق الجنوب في تقرير مصيره بنفسه دون مؤثرات أو إحداث أزمات تسبب استمرار المعاناة ونزف الدماء.

ويأتي دور الاتصال الاستراتيجي في هذه الحالة لحيويته، فهو الذي يساعد على سرعة وكفاءة تنسيق وتزامن المعلومات والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة للعملية المقصودة من قبل كلا من الأطراف.

وتبرز فكرة الاتصال الاستراتيجي في مسألة تعيين الحدود بين الشمال والجنوب لأنها عملية ذات بعد وطني، وكما سبق القول يرى البعض انها مرتبطة بوحدة الدولة، لذا فإن مجرد الجلوس على مائدة التفاوض ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق التوافق وحل الأزمة. فالاتصال الاستراتيجي لا يتم بين الاصدقاء أو الحلفاء فقط، بل يتم أيضا بين الأعداء والمحايدين، حيث أنه يعمل على سرعة وصول الارادة والعمل على صنع القرار والسياسة في اتجاه بيني، أو كما هو في الاتصال الاستراتيجي عملية ذات اتجاهين.

والتزام الطرفين بالوسائل السلمية مع عملية الاتصال الاستراتيجي من أهم المتطلبات لحل النزاع، فإعلان المواقف ليس في حده كافيا حيث قد يتخلل ذلك عمليات لعدم التوافق أو النزاع مما يؤدي إلى الدخول في مسار غير منتهي لتلك العملية من شأنه أن يهدد العلاقات المستقبلية بين الطرفين.

وتمثل الحدود في القارة الإفريقية مشكلة في حد ذاتها، قبل أن تكون مشكلة بين طرفين متنازعين، إذ ان عملية تحديدها قد تمت من قبل قوى الاحتلال وبينها وبين بعضها البعض، دون النظر للطبيعة والظروف الخاصة بكل منطقة. وتبرز في حالة تعيين حدود دولة جنوب السودان ليس في تكوين حد وفقا للطبيعة السياسية أو الإدارية، بل لأن المنطقة المتعينة ليمر بها خط الحدود بها العديد من الثروات والموارد مما يجعل تلك العملية صعبة على كلا الطرفين وبها إغراء لحدوث التنازع عليها مستقبلا للاستفادة من موارها.

التمهيد

- **الاتصال الاستراتيجي**

تتعدد التعريفات للاتصال الاستراتيجي على حسب المجال المستخدم فيه. إلا أن القضية الأكثر جوهرية في الاتصال هي: كيف لنا أن نعرف عندما يكون لدينا أفضل رسالة؟ وهل هناك أفضل رسالة واحدة فقط؟ النهج القائم على السيطرة على هذه الأسئلة يعني أن الرسالة الأمثل أو مزيج من الرسائل ربما لن يمكن العثور عليها في حرب الأفكار مع الجماعات الإرهابية والحكومات المعادية[1].

وتعمل استراتيجية الاتصالات الوطنية، من أجل تنسيق أفضل لجهود المعلومات بين الوكالات. فحروب المعلومات يجب أن تشن في وقت السلم، وأوقات الأزمات، وعمليات أخرى غير الحرب، والحرب نفسها، وفي فترة ما بعد الصراع. وينبغي أن تشكل البيئة الإعلامية والفكرية قبل فترة طويلة من الأعمال العدائية. ولا يقتصر الجهد المبذول على جهات الاتصالات والمعلومات أو ضباط الصحافة أو المتحدثون بين الوكالات المشتركة، أو محاربي المعلومات، أو الابتكارات التكنولوجية التي تشكل ساحة المعركة الرقمية، بل يجب أن تتضمن الأنشطة الدبلوماسية العامة من وزارة الخارجية فضلا عن مجموعة كبيرة من الأنشطة العالمية من الوكالات الوطنية التابعة للدولة[1]. فالاتصال الاستراتيجي: "هو تنسيق المتزامن من فن الحكم والشئون العامة والدبلوماسية العامة وعمليات المعلومات العسكرية وغيرها من الأنشطة، التي تعززها

---

[1] Steven R. Corman, and Kevin J. Dooley: Strategic Communication on a Rugged Landscape “Principles for Finding the Right Message” (U.S.: Arizona State University, Consortium for Strategic Communication, 7 January 2008) p 2.

[1] Jeffrey B. Jones: Strategic Communication “A Mandate for the United States” (U.S.: JFQ, 39, {no date}) p 108; Adapted.

الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، لتحقيق أهداف ومصالح السياسة الخارجية للدولة" (الولايات المتحدة مثلا)[2].

والاتصال الاستراتيجي هو أكثر بكثير من مجرد نشر المعلومات بين الجهات المعنيـة مـن أجـل إطلاعهـم علـى الوضـع، فهـو اسـتدراج نشـط لوجهـات نظـرهم ومنظوراتهم للمساعدة في النظر في الخيارات لتشكيل صياغة السياسات، وضمان أن الآليات المعمول بها هي في مكان لتدفق المعلومات لاتجاهين وبناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة حول جدول الأعمال[3].

وتعرف أيضا بأنها الأدوات الحيوية لإصلاح غياب القادة وضعف التنسيق بين الوكالات ونقص الموارد، وتشمل الدبلوماسية العامة ووصف محدد لأدوار وزارتي الخارجية والدفاع وتقييم تفصيلي لجدوى وجود مركز للاتصالات الاستراتيجية[4].

ولتحديد الاتصال الاستراتيجي، لنا أن نسأل ما هو بالضبط التواصل الاستراتيجي؟ إذا سألنا مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع فمن المرجح أن يعطي كل منهم جوابا مختلفا؛ لأنه لا يوجد تعريف على نطاق الحكومة.. وفي الأساس، إن الاتصال الاستراتيجي: "هو قدرة العديد من المؤسسات الحكومية لتنسيق وتزامن رسالة واضحة وممفصلة لأهداف وسياسات الدولة (الولايات المتحدة مثلا) إلى الأصدقاء والحلفاء والجهات المحايدة والخصوم في جميع أنحاء العالم".

---

(2) Ibid: pp 108-109.

(3) Masud Mozammel, and Barbara Zatlokal: Strategic Communication in PRSP (--: Draft for comments, October 2002) p 3.

(4) Tony Blankely, and Oliver Horn: Strategizing Strategic Communication (U.S.: Heritage Foundation, 2008) p 1.

وإنجاز هذا هو أكثر صعوبة مما يبدو. فالرسالة (أو ما يشابهها) يجب أن تكون مصممة لمختلف المجموعات الجغرافية والديمغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وبالاضافة لذلك، فإن هذه العملية تذهب إلى ما هو أبعد من "تلقي وإرسال رسالة" إذا أجريت بشكل صحيح. والاتصالات الاستراتيجية بمثابة حوار أو التعلم في اتجاهين؛ لأن نفس المعلومات والتحليلات المستخدمة لصياغة الرسالة من شأنها أن تمكن قادة الحكومات وصناع السياسة لصقل حكمهم وصنع القرار[1].

الحكمة التقليدية تعادل نشر المعلومات مع الاتصالات الاسترتيجية، وصانعي السياسات عادة يعالجونها على أنها بعد التفكير. نشر المعلومات هو جزء من الاتصالات الاستراتيجية، والتي تعرف عموما باسم تدفق في اتجاهين للمعلومات من المواطنين إلى صانعي السياسات. كما أنه بمثابة الرابط بين المحكومين والحكومة، وفتح المؤسسات الحكومية، وخلق إطار للحوار الوطني يبلغ من خلاله الرأي العام بتشكل السياسة العامة الرئيسية. فالاتصالات الاستراتيجية لديها شئ فريد لعرض إصلاح الحكم.

والتطبيق الناجح للاتصال الاستراتيجي يشجع على التحول من نشر المعلومات إلى توليد المعلومات. ففي معظم الدول الهشة، تكون قنوات الاتصال بين الحكومة والمحكومين ضيقة. فالاتصال الاستراتيجي يساعد على توسيع هذه المساحة، ويضع أيضا أدوار ومسئوليات مختلف الجهات الفاعلة في تنفيذ السياسات الإصلاحية[1].

---

[1] Ibid.

[1] Oscar Bloh: Strategic Communication for Peace building (Brussels: Radio for Peace building Africa, 1st ed., 2010) p25.

الاتصال الاستراتيجي عملية تفاعلية، فهو مجموعة مستمرة ومتماسكة من الأنشطة والتي تشمل[2]:

1- فهم الهويات والمواقف والسلوكيات والثقافات، واتجاهات وسائل الإعلام وتدفق المعلومات، والشبكات الاجتماعية والنفوذ، والدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية.
2- تقديم المشورة لواضعي السياسات والدبلوماسيين والقادة العسكريين على الرأي العام وآثار الاتصالات من خيارات الاستراتيجية والسياسات وحول أفضل السبل لتواصل استراتيجياتها وسياساتها.
3- الانخراط في حوار الأفكار بين الناس والمؤسسات التي تدعم المصالح الوطنية، كلما كان ذلك ممكنا، والمصالح المشتركة والقيم المشتركة.
4- التأثير على المواقف والسلوكيات من خلال استراتيجيات الاتصال التي تدعمها مجموعة واسعة من أنشطة المجتمع المدني والحكومة.
5- قياس أثر الأنشطة بشكل شامل وعلى مر الزمن.

هذه الأنشطة هي عناصر في عملية مستمرة وديناميكية وتكرارية، والتي تبدأ مع الاختيارات بين الأولويات الاستراتيجية والفهم العميق للمواقف والثقافات. وهذا يعني أكثر من مجرد التقدير (لها) من آراء ودوافع الآخرين، وهذا يعني رؤيتنا لأنفسنا كما يرانا الآخرون، وليس من خلال النظر من زجاج التصورات الخاصة بنا، مما يعني الاستفادة الكاملة من مجموعة غنية من أدوات التفسير المتاحة لاختراق تحليل الثقافات

---

[2] Task Force on Strategic Communication (Report) (Washington, DC: Defense Science Board, 2008) p 11.

وشبكات النفوذ في: التخطيط، وتقديم المشورة للقادة، وبناء العلاقات، وحملات المناصرة، وتقييم الأثر، والتكيف مع الظروف المتغيرة[1].

ويختلف الاتصال الاستراتيجي عن التعليم والصحافة والإعلان والعلامات التجارية والعلاقات العامة. ومع ذلك، لتحقيق النجاح فإنه يعتمد على علاقات قوية مع المجتمع المدني ويستخدم العديد من أساليب المجتمع المدني، المهارات والقواعد. والاتصال الاستراتيجي هو أداة من أدوات فن الحكم الذي يعتمد على تقاسم المعرفة وشبكات التكيف، سواء داخل الحكومة وبين الحكومة والمجتمع. ويجب أن يكون مفهوما وموجها ومنسقا وممولا، ويجرى بطرق توطد العلاقات مع المجتمع المدني في دعم مصالح الأمة في الداخل والخارج[1].

وفي دولة مثل الولايات المتحدة، يجرى الاتصال الاستراتيجي ليس فقط من قبل وزارتي الخارجية والدفاع، ولكن من قبل مالا يقل عن 64 وكالة حكومية أمريكية - وعلى المستوى الداخلي في 50 ولاية والعديد من مدن الولايات المتحدة - وشركاء التحالف، ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، والدبلوماسية العامة، والشئون المدنية والعسكرية، وبرامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، والدبلوماسية الثقافية، والشئون العامة، والبث الإذاعي الدولي، ودعم الديمقراطية من أهم الوسائل التي يتم بها[2].

---

(1) Ibid: pp 11-12.
(1) Ibid: p 13.
(2) Ibid: pp 12-13.

- **أزمة الاتصال**

في الواقع تعاني العديد من الدول من قصور مزمن في الموارد في جميع مجالات الاتصالات الاستراتيجية. فللحصول على رسالة فعالة للدولة، فنحن بحاجة لضمانات، وأمثلة وإجراءات إيجابية، والضغط، والاقناع الاخلاقي، وإغراءات أخرى، بقدر ما نحن بحاجة للردع والإثناء أو النصح بالعدول والإكراه[1].

فاستخدام المعلومات يتطلب أيضا التنسيق مع الجهود الإعلامية للحلفاء والأصدقاء والخصوم السابقين، علاوة على ذلك، يتطلب بشكل ثابت وكالات متعددة وخدمات متعددة وتخصصات متعددة وتكامل متعدد الأبعاد فضلا عن التزامن وفن وصف الأقاليم (الكوريغرافيا) والتآزر[2].

من أجل ضمان تدفق في اتجاهين للمعلومات، فمن الضروري أن تأخذ في الاعتبار كلا من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في التواصل الانساني. وتشمل العوامل الداخلية الجوانب الانسانية المختلفة، مثل الثقافة وعلم النفس والسلوك والمواقف، في حين تشمل العوامل الخارجية مختلف المركبات التكنولوجية أو غير التكنولوجية، مثل وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الشعبية والشخصية والاتصال وجها لوجه أو في مجموعات. وكل بلد لد دينامياته الخاصة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وغالبا ما تنطوي على العديد من الثقافات الفرعية واللغات. فالناس لديهم مواقف مختلفة وأنماط للسلوك، وكذلك أنماط مختلفة من التفاعل والتواصل مع الآخرين وردود الفعل في

---

(1) Jeffrey B. Jones: Op. cit., p 109.

(2) Ibid.

ضبط المجوعة. وهذا أمر مهم لاسيما في مجال الاتصال الاستراتيجي لأنه يتضمن تبادل كبير للمعلومات على مختلف مستويات المجتمع[1].

في بعض الدول الكبرى، الولايات المتحدة مثلا، يوزع عبء الاتصال الاسترايجي على مجموعة من منظمات مختلفة: مثل مكتب البيت الأبيض للاتصالات العالمية، ومجلس الأمن القومي، ووزارتي الخارجية والدفاع، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. كل هذه قدرات كبيرة تفتخر بها الولايات المتحدة، وبالرغم من ذلك – كما يرى البعض – لا تستغل هذه القدرات على نحو كامل بسبب عدم وجود استراتيجية اتصالات وطنية لتحديد دور كل منظمة والغرض منها، فتداخل الأدوار يعيق فعالية العملية[2].

---

[1] Masud Mozammel, and Barbara Zatlokal: Op. cit., pp 3-4.

[2] Tony Blankely, and Oliver Horn: Op. cit., pp 1-2.

- **مشكلات الحدود في القارة الإفريقية**

بات معروفا أن غالبية الحدود الإفريقية هي حدود مفروضة أو موضوعة بإرادة خارجية، وضعتها القوى الأوروبية خلال العقدين اللذين تبعا مؤتمر برلين سنة 1884م، أما قبل الإستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية فلم تكن هناك حدود بالمعنى المتعارف عليه في وقتنا الراهن، وكان البناء السياسي الوطني كقيام ممالك معينة من السكان الأصليين، كان يفصلها عن بعضها تخوم، كأن تكون أراض غير مسكونة، أو مناطق في شكل مستنقعات، وكان من نتائج وضع هذه الحدود أن أصبحت تمر أحيانا في أراض القبيلة الواحدة، ويرجع هذا إلى إعتبارين أولهما: عدم اتفاق الطرفين الأوروبيين لسبب من الأسباب، وثانيهما: لتغلب مصلحة اقتصادية استراتيجية.

إضافة إلى ما تقدم، أحيانا يأتي وضع الحدود كعاكس لصورة قرارات شخصية، والدليل على ذلك الحدود الكينية – التانزانية، فقد نصت الاتفاقية الألمانية – الانجليزية على أن يسير خط الحدود بين كينيا (انجليزية) وتنجانيقا (ألمانية) في خط مستقيم في مصب نهر أومبا على المحيط الهندي إلى الشواطئ الشرقية لبحيرة فيكتوريا، وبالتالي، يصبح جبل كلمنجارو داخل النفوذ البريطاني، وقد احتج قيصر ألمانيا فيما بعد على اعتبار أن هذا يؤدي إلى أن تمتلك بريطانيا أكبر جبلين في إفريقيا وهما كينيا وكلمنجارو، وقد وافقت الملكة فيكتويا على إهداء جبل كلمنجارو إلى قيصر ألمانيا في عيد ميلاده.

وأصبح من الصعب بعد أن خططت الحدود على أساس استعماري، أن تتغير تلك الحدود، وحالة غامبيا خير دليل على بقاء دولة ليس لها ما يبرر وجدها أساسا، فمساحتها لا تزيد على 4000 ميل مربع، وبسكان يبلغون نحو نصف مليون نسمة، وتمتد غامبيا لمسافة 200 ميل على طول نهر غامبيا، ولكنها لا تبلغ حدود هذا النهر

الصغير في أي مكان منه، ولا تبلغ منابعة التي تقع في غينيا المجاورة، وهي في نفس الوقت لا يتعدى عرضها 22 ميلا.

ويقطع الحد السياسي ما بين السنغال وغامبيا مظاهر طبيعية واحدة، بل وقبائل واحدة ومستوطنات واحدة، كذلك كان لبروز غامبيا والسنغال بهذا الشكل أن عزلت القسم الجنوبي من السنغال عن بقية البلاد، وكانت القوى الاستعمارية السابقة تعرف تماما الطبيعة الحادة والاصطناعية لهذه الحدود فكان هناك اتفاق بين المسئولين البريطانيين والفرنسيين على ضرورة ضم غامبيا إلى السنغال وتعويض بريطانيا عنها، ولكن المصالح المحلية وخاصة المصالح التجارية الأوروبية، ومصالح الطبقة المتعلمة الإفريقية، عارضت كل تغيير، وأدى خضوع كل من السنغال وغامبيا إلى إدارة استعمارية مختلفة إلى تباين في النظم الإدارية والنماط الإقتصادية والتعليمية بين البلدين، وقد استمر هذا التباين بين كل من غامبيا والسنغال المستقلتين[1].

وما يلاحظ على تخطيط الحدود السياسية في إفريقيا هو اتباعها الحواجز الطبيعية والجغرافية، والخطوط الفلكية أي تلك التي تتبع خط طول أو درجة عرض معينة، وإذا أردنا معرفة أسباب استخدام خطوط تقسيم المياة في عمليات التحديد السياسي، لوجدنا أن هذا يرجع لعمليات الكشف الجغرافي لإفريقيا، إذ أنها كانت تتضمن إلقاء الأضواء على أنماط التصريف النهري للقارة، ولم يكن يعرف من حوض النهر سوى منطقة المصب، ولذلك كان من الطبيعي أن تتفق القوى الاستعمارية على

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي: النزاعات في القارة الإفريقية "إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت" (القاهرة: دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص.ص 93-94.

أن تكون الحدود بينها في الداخل المجهول هي مناطق تقسيم المياه بين الأحواض النهرية[1].

أما النوع الثاني الشائع في إفريقيا فهو الخطوط الفلكية، وهذا النوع من رسم الحدود يتم بالاتفاق عليه عادة على موائد المؤتمرات، وعلى بعد مئات الأميال من القارة، ومن ثم كانت تظهر صعوبا كبيرة أمام هؤلاء الذين يقومون بالتخطيط العملي على الطبيعة، والمثلة على ذلك عديدة، فعند تخطيط الحدود السياسية بين الكاميرون الألماني ونيجيريا البريطانية سنة 1903م، اختلف الفريقان نظرا لأن كل فريق كان يقدر خطوط الطول بطريقة مختلفة عن الآخر.

وحيث تسير خطوط الحدود الفلكية في مناطق أو عبر طريق هجرات فصلية، تصبح غير مناسبة، ومنها خط الحدود بين مصر والسودان الذي اتفق على أن يسير مع خط عرض 22 شمالا، مما يؤدي إلى ضرورة اتخاذ خط آخر للحدود الإدارية بحيث يجمع قبيلة البشاريين بأكملها في السودان، وقبيلة العبابدة في مصر.

ولعل استعمال الأنهار كحدود سياسية كان أقل أنواع التحديد السياسي تعقيدا من الناحية الفنية التقنية، إلا في المناطق التي تغير فيها الأنهار مجاريها المائية، أو حين كان المجرى المائي معروفا في جزء منه ومجهولا في جزء آخر، عندما وقع اتفاق الحدود، وهذا يسمح باب الإدعاء بأن نهرا ما غير مجراه كما حدث في عهد الاحتلال[1].

وعلى هذا الأساس، ساهم المستعمر بالحدود السياسية التي وضعها على خلق عدم الولاء القومي لأنه قطع أو قسم القبيلة الواحدة على أكثر من وحدة سياسية، كما هو

---

[1] المرجع السابق: ص 95.
[1] المرجع السابق: ص 96.

الحال في (الهوسا) والفولاني في نيجيريا والنيجر والكاميرون، والأيفي بين التوجو وغانا، والبانغو بين نيجيريا والكونغو الديمقراطية، والأزاندي في السودان وزائير، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وشعب الصول الذي يمتد في إثيوبيا وكينيا، ومعظمها يسبب مشكلات داخلية وخارجية لأن هذه الأجزاء من القبائل لا تحس بالولاء لدولها بقدر ما تحس بالانتماء القبلي.

وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل أعضاء القبيلة الواحدة بين مستعمرتين، وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال بين الجانبين، وقد يرجع هذا إلى أن كثيرا من السلطات الإدارية لم تعرف الحدود الفعلية لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة من الأمور المألوفة. غير أن استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود، ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود، أدى إلى ظهور مشكلات خطيرة على طول تلك الحدود. فعلى سبيل المثال نجد أن حكومة التوغو ظلت فترة تضع مراقبة شديدة على طول خط الحدود بين غانا والتوغو خشية تهريب السلاح للأحزاب المعادية للحكومة، بينما نجد الحدود بين نيجيريا والكاميرون وقد انتشرت عليها محطات المراقبة لمنع الهاربين من الكاميرون واتخاذ نيجيريا ملجأ لهم. كما شددت إثيوبيا الحراسة على حدودها مع الصومال، وألغت اتفاقية مع الصومال كانت قد عقدت لتسمح لرعاة الصومال بعبور الحدود الإثيوبية بحثا عن الكلأ والماء لماشيتهم.

ورغم سلبيات كل هذه الحدود، فقد أصبحت الحدود الاستعمارية متفقا عليها كأطر للوحدات السياسية المستقلة، ومعترف بها عل الخرائط، وتمارس الحكومات

الإفريقية المستقلة سيادتها في داخلها، فضلا عن أن منظمة الوحدة الإفريقية كما هي عند الاستقلال منعا للانشقاق بين الدول الإفريقية[1].

---

[1] المرجع السابق: ص.ص 97-98.

الفصل الأول

المفاوضات بين الجانبين

- **بروتوكول ماشاكوس**

أجرت الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان محادثاتهما خلال الفترة من 14 أكتوبر/ تشرين الأول حتى 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 في مشاكوس ونيروبي بكينيا تحت رعاية الهيئة الأفريقية الحكومية للتنمية (إيغاد)، واتفق الطرفان في مشاكوس على أن تكون أولويتهما هي تحقيق الوحدة من خلال الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق وفي ما يلي نص الاتفاق[1]:

اتفق الطرفان على:

- استنادا إلى ما ورد أعلاه توصل الطرفان لاتفاق يتعلق بعدد من السمات المتعلقة ببنية الحكومة، تشمل تقسيم السلطة والقضاء وحقوق الإنسان، ويسجل الطرفان أنهما توصلا إلى إجراءات تفاهم حول بنية الحكومة وتقاسم الأمور المشتركة، واتفق الطرفان من حيث المبدأ على النقاط الواردة أدناه لتضمينها اتفاق السلام النهائي.
- الاعتراف بالسيادة الوطنية للسودان بالإضافة إلى حق سكان جنوب السودان وحاجتهم في التعبير عن طموحاتهم بالمشاركة في جميع مستويات الحكم والربط بين مؤسسات الحكم المختلفة.
- تطوير العدالة والمساواة بين الناس وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

---

[1] موقع الجزيرة. نت على الرابط، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/11d2dc7a-200d-473e-b576-859b03367940

- إجراء انتخابات عامة نزيهة خلال الفترة الانتقالية.
- إقامة مجلس تشريعي من شقين وضمان تمثيل عادل لسكان جنوب السودان فيهما.
- التأمين على مشاركة جميع السودانيين وسكان جنوب السودان في الخدمة المدنية ومجلس الوزراء ومشاركة الجنوبيين في المستويات الرفيعة والمتوسطة.
- إجراء تعداد سكاني خلال الفترة الانتقالية.
- وضع أسس عامة لتقسيم الثروة والثروات الطبيعية.
- تأسيس عدد من اللجان المستقلة.
- وضع أسس عامة للعلاقات بين الحكومات.
- بصورة عامة فإن ما جرى يتطلب مراجعة الدستور وتطبيق اتفاقية السلام.
- تخصيص حصة من الوظائف للأغلبية في المناطق المحددة في مختلف مستويات الحكومة.
- تأسيس حكومة وحدة وطنية خلال الفترة الانتقالية والقيام بحملة إعلامية في جميع أنحاء السودان للتعبئة لصالح اتفاق مشاكوس.
- أما النقاط المتبقية التي ما زال الحوار جاريا حولها في السياق المتعلقة ببنية الحكم التي تقدم بها الوسطاء فيجب أن تشكل نقطة انطلاق إلى محادثات مقبلة.

- التـزام الوسـطاء بالاسـتمرار فـي البحـث للتوصـل لاتفـاق سـلام نهـائي وشامل دون تحيز لأي طرف من الأطراف.
- الالتزام بمواصلة المحادثات في يناير/ كانون الثاني 2003 بروح جديدة ورغبة حسنة، بهدف تحقيق المبادئ أعلاه والوصول إلى سلام نهائي وشامل بالسودان في أقصر وقت ممكن.

اتفق الطرفان كذلك في وثيقة منفصلة على تمديد مذكرة وقف العدائيات إلى 31 مارس/ آذار 2003 ومواصلة الاجتماعات المجدولة حسب أعمال لجنة مراقبة وقف العدائيات لتطبيق هذا الاتفاق.

ومثـل توقيـع بروتوكـول ماشـاكوس فـي 20 يوليـو 2002، البدايـة الحقيقيـة لمفاوضات تسوية مشكلة جنوب السوادن التي جرى توقيع الاتفاق النهائي بشأنها في 9 يناير 2005، حيث تواصلت هذه الجهود لما يزيد عن ثلاثين شهرا متصلة، لم تتخللها سوى فترات محدودة للراحة من الجولات المختلفة للتفاوض[1].

فتم التوقيـع تحـت مظلـة مبـادرة الإيجـاد، وبحضـور فاعل ومهيمن من كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة أصدقاء الإيجاد، وعلى رأسها كل من بريطانيا والنرويج وإيطاليا، وقد أطلق هذا الاتفاق موجة هائلة من الأفعال وردود الأفعال داخل السودان وفي المحيطين الإقليمي والدولي.

وقد تضمن الإطار الاتفاق على قضيتين رئيسيتين ظلتا تشكلان جوهر النزاع فيما سبق: القضية الأولى: هي الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقاليـة قـدرها سـت سـنوات، علـى أن تكـون الخيـارات المطروحـة للاسـتفتاء هـي

---

[1] هاني رسلان: عملية سلام جنوب السودان مخاض صعب لتوازن حرج (القاهرة: كراسات استراتيجية، الأهرام، عدد 148، 2005) ص 3.

الاستمرار في النظام الذي سيتم إقراره طبقا لنظام التسوية، أو الانفصال في كيان مستقل.

القضية الثانية: الاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات، بحيث يكون هناك دستور للشمال، ودستور للجنوب، ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي. ومؤدى هذا ومضمونه الأساسي هو الحفاظ على الشريعة الإسلامية في الشمال في الوقت الذي يكون فيه للجنوب دستوره وقوانينه الخاصة.

ورغم أجواء التفاؤل التي أطلقها الاتفاق، إلا أنه أثار في الوقت نفسه الكثير من القلق والهواجس، خاصة فيما يتعلق بالبند المتعلق بحق تقرير المصير، إذ رأى الكثيرون أن هذا البند قد يقود إلى الانفصال، الأمر الذي يخلق أوضاع جديدة في المنطقة وإعادة تشكيلها من الناحية الجيو – استراتيجية، وستنتج عنه بلا شك معادلات جديدة تنعكس على مصالح الشعوب والدول المحيطة بالسودان، فضلا عن الاستقرار الداخلي في السودان نفسه.

وقد كشف الاتفاق بالطريقة أو الكيفية التي وقع بها عن وجود نوع من التهميش أو الإقصاء للدور المصري، حيث لم تعلم القاهرة بتفاصيل الاتفاق إلا عبر وكالات الأنباء. ومن ثم أعلنت مصر عن تحفظات حادة على منح الجنوب حق تقرير المصير، باعتبار أن هذا تفريط لا مبرر له في وحدة السودان، وأنه كان من الممكن الحفاظ على حقوق الجنوبيين السياسية والدينية والثقافية، وكذلك توفير تنمية عادلة لهم، دون اللجوء أو الاضطرار إلى تهديد وحدة السودان، ووضع هذه الوحدة تحت رحمة التدخلات والمخططات الدولية الأمر الذي سيهدد الأمن القومي المصري، بالاضافة إلى انعكاساته السلبية على منطقة القرن الإفريقي وشرق افريقيا وأمن البحر الأحمر.

وفي كل الأحوال، يمكن القول أن توقيع بروتوكول ماشاكوس قد أخرج الأزمة السودانية إلى أطر جديدة للتفاعل، حيث لم تعد شأنا داخليا أو إقليميا فحسب، بل أصبحت جزءا من السياسات الدولية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. كما أصبحت، بشكل أو بآخر، خاضعة لتفاعلات قوى الضغط وجماعات المصالح داخل الولايات المتحدة، كما لو كانت شأنا داخليا أمريكيا، بالنظر إلى أنها تحولت إلى قضية تشغل قطاعات الرأي العام لدى قطاعات واسعة من اليمين المسيحي وجماعات الملونين التي تدافع عن حقوق السود[1].

---

[1] المرجع السابق: ص.ص 6-7.

- **جولات مفاوضات نيفاشا**

انطلقت هذه الجولة في البدء في منتجع نانيوكي بكينيا في مطلع نوفمبر 2003، إلا أنها عرفت باسم جولة نيفاشا بالنظر غلى أن معظم المفاوضات دارت في هذه البلدة السياحية الصغيرة. وقد استمرت المفاوضات 22 يوما، الأمر الذي اوضح مدى ما واجهته من صعوبات، إلا أنها اتسمت بارتفاع مستوى التمثيل في وفدي التفاوض، خلافا لكل الجولات السابقة، حيث كان كل من النائب الول لرئيس الجمهورية السوداني علي عثمان طه وجون قرنق زعيم الحركة الشعبية على رأس وفدي التفاوض، مما عكس توافر الإرادة السياسية لدى الطرفين والعزم على إنجاح المفاوضات حيث يمتلك كل منهما صلاحية اتخاذ القرار في أي مسألة أخلاقية.

ورغم الميزة التي يوفرها هذا المستوى القيادي للتفاوض، إلا أنه كان يحمل في طياته أيضا حقيقة ان عدم الوصول إلى حلول وسط سوف يعقد العملية التفاوضية وربما ينذر باتجاهها إلى الإنهيار. وربما شكل وعي الطرفين بهذه النقطة الدافع الأساسي لاستمرار المفاوضات الماراثونية بينهما كل هذا الوقت. فكل من علي عثمان وجون جرنق كان يدرك أن انفضاض الجولة دون اتفاق سيكون له آثار سلبية للغاية، ليس فقط على التفاهمات الأولية التي تم التوصل إليها من قبل، ولكن أيضا على المناخ الإقليمي والدولي الذي كان يتابع المفاوضات بقدر كبير من الترقب والإشفاق من الفشل، وعلى مصداقية موقف كل منهما، خاصة ان الاجتماع بين طه وقرنق كان يعد بحد ذاته تقدما كبيرا في المفاوضات، يجب الحفاظ علية وعلى قوة الدفع التي انتجتها، حيث سبق أن فشلت – قبل فترة وجيزة – محاولة عقد لقاء بين الطرفين في أبوجا بنيجيريا، رغم الاتفاق المسبق على كل الترتيبات، ولم يكن هناك تفسير حينها سوى أن

قائد الحركة الشعبية كان يسعى إلى إحراج علي عثمان طه وإضعاف موقفه داخل النظام باعتباره الشخص المتهم بقيادة اتجاه التشدد[1].

وفيما يتعلق بقضية الترتيبات الأمنية التي باشر الطرفان التركيز عليها، واستطاعا في النهاية الوصول إلى اتفاق حولها، فإن أهم بنودها نص على اتفاق الطرفين على إعادة نشر قوات الحكومة والحركة الشعبية في الجنوب، وأيضا مناطق النزاع الأخرى في المناطق المهمشة وفي الشرق. وبموجب الاتفاق يقوم الجانبان بإنشاء وحدات مشتركة تضم جنودا من القوات الحكومية وقوات الجيس الشعبي مناصفة، خلال الفترة الانتقالية، ويتم توزيعاه كالآتي: 24 ألف جندي يتم نشرهم في جنوب البلاد، 6 آلاف جندي في جبال النوبا، 6 آلاف جندي في جنوب النيل الأزرق، 3 آلاف جندي في الخرطوم.

ويتعين على الحكومة السودانية سحب قواتها الأخرى من جنوب السودان خلال عامين ونصف، في حين وافق الجيش الشعبي على سحب قواته من شرق السودان في غضون عام من الفترة الانتقالية، كما اتفق الطرفان على بقاء جيشين منفصلين خلال الفترة الانتقالية، وفي حالة تأكيد الوحدة على ضوء نتيجة الاستفتاء عقب الفترة الانتقالية سيتم تكوين جيش المستقبل في السودان من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد وقع الاتفاق في 25 سبتمبر 2003 كل من إدريس عبد القادر عن الحكومة السودانية، وباقان أموم عن الحركة الشعبية.

ومن بين أهم نقاط الاتفاق اعتبار جيش الحركة الشعبية والجيش الحكومي جيشين وطنيين يتمتعان بمعاملة متساوية وعلى وضع عقيدة عسكرية جديدة للقوات المسلحة القومية في وقت لاحق مع الإشارة إلى إعادة هيكلة أجهزة أمن الدولة

---

[1] المرجع السابق: ص.ص 27-28.

والشرطة وربطها بمستويات السلطة التي ستقوم بالإشراف عليها عندما تتم مناقسة السلطة لاحقا[1].

ولم تشهد مفاوضات الأزمة السودانية تقدما كبيرا بعد توقيع اتفاق الترتيبات الأمنية في نهاية جولة نيفاشا الأولى... ورغم أن الاتفاق قد مثل في حينها اختراقا حقيقيا باتجاه الحل السلمي وأغلق باب العودة ثانية إلى الحرب، وخلق أجواء من التفاؤل والاستبشار، إلا أن هذه الأجواء لم تستطع الصمود طويلا، حيث انعقدت نيفاشا الثانية في الفترة من 5 إلى 26 أكتوبر 2003، ولم تستطع أن تنجز شيئا ذا بال. وظلت القضايا الرئيسية العالقة كما هي دون إحراز تقدم يذكر، وجرى ترحيلها إلى جولة نيفاشا الثالثة التي بدأت في 6 ديسمبر 2003، وكان مقررا لها ان تنتهي بالتوقيع على الاتفاق الإطاري في 19 ديسمبر 2003، لكي يتم التوقيع على الاتفاقات النهائية قبل نهاية العام إلا أن الصعوبات الجمة التي واجهت المفاوضات حالت دون الالتزام بهذا السقف الزمني الضيق، إلى أن تم الإعلان في 6 يناير 2004 عن الوصول إلى اتفاق حول تقاسم الثروة كان من أبرز بنوده الاتفاق على تقاسم عائدات البترول المستخرج من الإقليم الجنوبي بحيث يتم تخصيص 50% منه للجنوب، ونص الاتفاق على ضرورة اقتسام ثروة السودان اقتساما عادلا بين كافة مستويات الحكم بما يمكنها من القيام بواجبها ومسئوليتها القانونية. ونصت المبادئ على معيار متوسط المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي في الولايات الشمالية، وهو ما يجب أن ترتقي إليه الخدمات في الجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب.

وقد اهتم الاتفاق أيضا بموضوع ملكية الأرض والموارد وأنشأ لها مفوضية قومية للتحكيم في المنازعات القائمة في هذا الشأن مع إنشاء مفوضية للأراضي في

---

[1] المرجع السابق: ص.ص 28-29.

الجنوب، على ان تتعاون وتنسق مع المفوضية القومية. وظلت المفاوضات تجري حول المناطق الثلاث دون الدخول إلى ملف قسمة السلطة لفترة طويلة. وقد أثار ذلك الكثير من التساؤلات حول طبيعة هذه المفاوضات ووتيرتها البطيئة رغم انعقادها على مستوى القمة، وتعرضها للتعثر عدة مرات[1].

وقعت دولتي السودان وجنوب السودان بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا يوم الجمعة 13 مارس 2012، على مصفوفة تنفيذ الترتيبات الامنية التي تنص على الانسحاب الفوري لقوات البلدين مسافة (10) كيلو مترات جنوب وشمال خط الصفر المتفق عليه لإنشاء المنطقة العازلة منزوعة السلاح بين البلدين. ونصت مصفوفة الترتيبات الامنية على أن إنشاء المنطقة العازلة منزوعة السلاح يتطلب إجراء خطوات أبرزها سحب قوات البلدين من المنطقة بإصدار أوامر فورية للقوات فى البلدين الموجودة بالمنطقة بالانسحاب فى الفترة بين 14- 21 مارس الجاري. وجرى اتفاق الطرفين على تولى قائد البعثة الأممية بأبيي «يونسفا» مراجعة ومراقبة عملية انسحاب الجيشين بعد 33 يوماً من بداية صدور الأوامر الأولية المحددة في العاشر من مارس.

وأكد الوسيط الأفريقي في المفاوضات بين دولتين السودان وجنوب السودان، ثامبو أمبيكي، في تصريحات صحفية، أن الاتفاق حدد السابع عشر من الشهر المقبل موعداً لاجتماع الآلية السياسية والعسكرية دون تحديد منطقة محددة للمفاوضات،وأضاف أمبيكي أن مقترح وفد الحكومة السودانية حدد كادوقلي بجنوب كردفان مكانا للمفاوضات. وأكد ان السودان وجنوب السودان على سحب قواتهما من منطقة حدودية منزوعة السلاح بحلول 14 مارس ،موضحاً ان تنفيذ الاتفاق سيكون في

---

[1] المرجع السابق: ص.ص 30-31.

العاشر من مارس. وتقرر عقد اجتماع آخر منتصف مارس الجاري للجنة السياسية الامنية للبلدين بأديس أبابا للتحقق من عملية الانسحاب.

وعاد بعض اعضاء الوفد الحكومى للتفاوض الى الخرطوم بينما ارجأ وزير الدفاع السودانى عودته الى حين الاجتماع الى رئيس وفد التفاوض السياسى ادريس عبد القادر الذى توجه الى اديس ابابا السبت برفقة عدد من مفاوضين الحكومة السياسيين والاقتصاديين. و ينخرط وفدا التفاوض في البلدين برئاسة إدريس محمد عبدالقادر وباقان أموم اليوم الاحد فى مباحثات لوضع المصفوفة الخاصة بتنفيذ بقية اتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدين. وتبحث الاجتماعات فى شقها السياسى الاتفاق على المصفوفة الخاصة بالجداول الأمنية لتنفيذ اتفاقيات التعاون التسع الممهورة بين الدولتين في سبتمبر الماضي والتي توقفت للتعثر في البرتوكول الأمني. وتشمل الاتفاقيات العديد من القضايا الخاصة بتجارة الحدود وإعادة ضخ النفط.

وتردد ان تواثقاً كبيراً جرى بين الجانبين في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، ما عدا المسائل المتعلقة بشركة "سودابت" والتواقيت المتصلة بتراسيم الحدود.واعتبر وزير الدفاع رئيس اللجنة السياسية الأمنية لمفاوضات أديس أبابا الفريق ركن عبد الرحيم محمد حسين التوقيع على مصفوفة الترتيبات الأمنية مع دولة الجنوب السودان خطوة كبيرة نحو تطبيع العلاقات بين البلدين.وقال عبد الرحيم لتلفزيون السودان، أن ماتم التوقيع عليه يشمل قضايا وبنودا ملزمة للطرفين متوقعا المضي نحو التنفيذ، واعتبر أن التنفيذ علي أرض الواقع لما محك يتطلب اصرار وعزيمة. و ابدى وزير البترول والتعدين بجنوب السودان ستيفن ديو داو فى تصريحات لـ(وكالة الاناضول) ، عن امله فى التزام السودان بتعهداته التي قطعها خلال اجتماعات أديس أبابا بحضور الوسيط الإفريقي، وأوضح أن تلك التعهدات تشمل سحب كافة قوات الخرطوم من المناطق منزوعة السلاح التي حددتها الأمم المتحدة، والتراجع عن محاولات زعزعة

استقرار جنوب السودان عبر دعمه لما وصفه بـ"المتمردين والمنشقين". واقر الوزير بأن استمرار وقف تصدير النفط يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية بجنوب السودان، وأنه عطل مشروعات تنموية مهمة.

وحظى الاتفاق بترحيب الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة والاتحاد الافريقى وتطلع الاخير لنجاح المباحثات المخطط لها بين الأطراف المعنية لمعالجة الوضع الإنساني والبحث عن حلول للنزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقال المفوض العام للاتحاد الأفريقي، ناكسونا دبلاميتي زوما، في بيان أصدره يوم السبت، إن توقيع الاتفاق بين الخرطوم وجوبا من شأنه أن يزيل العقبة الوحيدة أمام تنفيذ الاتفاقيات التسع الأخرى التي وقعها الرئيسان عمر البشير وسلفاكير ميارديت بأديس ابابا في ديسمبر من العام الماضي.وأضاف أن المفوضية الأفريقية على ثقة تامة بأن حكومتي البلدين ستطبقان ما وقعتاه بصورة ناجزة وصادقة. وأشار البيان إلى أن الاتحاد الأفريقي يتطلع إلى التئام اجتماعات اللجنة الرئيسة في العاشر من الشهر الجاري للنظر في المصفوفة التي أعدتها اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى لتنفيذ بقية الاتفاقات بين البلدين.وأضاف أن الاجتماع المقبل للجنة السياسية والأمنية المشتركة والمقرر له السابع عشر من مارس الجاري، سينظر في التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الذي وقعه الطرفان الجمعة، بجانب النظر في إنشاء آلية لتقبل الشكاوى التي يرفعها كل طرف.

وقال مكتب المتحدِّث باسم الامين العام للامم المتحدة في بيان له أن "الأمين العام يرحب بالاتفاق المبرم الجمعة وينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود وإرسال آلية التحقق والمراقبة وتفعيل آليات أمنية أخرى". وأوضح الأمين العام أنه عقب التوقيع على الاتفاق، "لا يتعيّن وجود شروط تعيق التطبيق الفوري لباقي الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين في سبتمبر الماضي". وأضاف أن الأمم المتحدة

مستعدة لتقديم الدعم لتطبيق الاتفاق ومساعدة طرفي النزاع على تطبيق باقي الاتفاقيات المبرمة بينهما.

لكن رئيس تحالف قوى الإجماع الوطني فاروق أبوعيسى إعتبر أن الإتفاق لاجديد فيه، وعزاه لعدم جدية الطرفين في تنفيذ إتفاق التعاون الذي وقعه رئيسا البلدين عمر البشير وسلفاكير ميارديت في سبتمر الماضي، مشيراً الى أن أزمة الثقة بين الخرطوم وجوبا يعيق حل القضايا العالقة بين الدولتين. وإتهم أبوعيسى في حديث لـ(سودان تربيون) أعداء السلام في البلدين بعرقلة العلاقات بين البلدين والإستثمار في الفتن، ورهن عودة العلاقات الطبيعية بين السودان وجنوب السودان بإشراك كافة المكونات السياسية بالبلدين في أي إتفاق وتغليب مصلحة الشعبين على المنفعة الشخصية، ورأى أن الاتفاق الأخير الذي وقعته الخرطوم وجوبا سيظل حبيس الأدراج[1].

---

[1] اتفاق الخرطوم وجوبا على آليات تنفيذ الترتيبات الأمنية، موقع سودان تريبيون، على الرابط، http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A,4805

- **اتفاق أديس أبابا**

في تحليل مطول للكاتب الصحفي صبري الشفيع نشر في جريدة الأهرام اليوم بتاريخ 2011/7/6، وأعاد نشره موقع سودان ريس على شبكة الانترنت يورد: "الأساس الذي قام عليه اتفاق أديس أبابا الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية في الشمال، هو اتفاق مشاكوس الإطاري الموقع بين الحركة الشعبية (الأم) والمؤتمر الوطني في كينيا. أي أن مفاوضات أديس أبابا رجعت إلى المصدر الأصلي الذي خرجت منه اتفاقية نيفاشا ذاتها، وفي هذا الخصوص، وجاء في اتفاق أديس أبابا البند الرابع م (الإقرار بإسهام بروتوكول مشاكوس الإطاري لتحقيق مبادئ الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام التنوع في السودان) واحترام التنوع يعني بسابقة مشاكوس نيفاشا، تقسيم كيكة السلطة بين الحكومة والطرف الموقع معها الآن في أديس (أي الحركة الشعبية في الشمال، في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق)، والنتيجة المطلوبة هي أن المؤتمر الوطني سيجد نفسه معزولاً من حكم هاتين المنطقتين مع مشاركتهما له في سلطة المركز (وننوه هنا إلى أن الاتفاق مع حركات دارفور قادم)، حتى يكتمل شكل السلطة في السودان بإعادة صياغتها. أي حكم الأقاليم الثلاثة لذاتها (النيل الأزرق وجبال النوبة ودارفور)، مع مشاركتها للمؤتمر الوطني في سلطة مركز لن يتبقى له منها شيئا، (ما يعني تجسيد مثلث حمدي على أرض الواقع بذكاء وحصاره من الأطراف ومن داخل الحكومة القومية وبلا مقاومة). فاتفاق مشاكوس المشار إلى إسهامه في اتفاق أديس أبابا في البند الرابع من الأخير، انتهى بالجنوب حاكماً ومراقباً لحكومته، فإلى ماذا ينتهي اتفاق أديس، في المفاوضات المستقبلية بين الحكومة وبين الحركة الشعبية في الشمال، جاء في البند الأول من اتفاق أديس عن المفاوضات المستقبلية التي ستحدد التدابير الأمنية وتحدد شكل الحكم في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق ونصيبهما في الحكومة القومية (تكملة وقف العدائيات بجنوب كردفان لتعود

الأطراف لمفاوضات مستقبلية تقود الطريق لتدابير أمنية شاملة وكذلك الوصول لتدابير سياسية لـولايتي جنـوب كردفـان والنيـل الأزرق، وتـدابير سياسـية، علـى المسـتوى الـوطني) وتـدابير سياسـية للمنطقتـين تعنــي حقهمـا فــي حكـم نفسـيهما، أي سـلطتهما الإقليمية، أما التدابير على المستوى الوطني فتعني مشاركتهما في الحكومة القومية.

والاثنان: التدابير السياسية والتدابير الأمنية، المطروحة للتفاوض، قد تكشف سر تناقض موقف نـافع علـي نـافع، الموقّع علـى اتفـاق أديس، وموقـف البشير وإعلانـه من مسجد النـور بكـافوري أن الحلـو مجرم والعمليات العسكرية ستستمر لقمع التمـرد فـي جبال النوبـة (فقد يكـون التنـاقض الظـاهري هدفـه الضـغط لصـالح المؤتمر الـوطني فـي مفاوضات التدابير الأمنيـة والسياسية المستقبلية لمنطقتـي جبـال النوبـة والنيل الأزرق) والتدابير الأمنية في اتفاقية نيفاشا، الخارجة من صُلب اتفاق مشاكوس الإطاري، والذي أشار اتفاق أديس إلى مرجعيته، التدابير الأمنية في مشاكوس انتهت إلى احتفاظ الحركة الشـعبية بجيشـها حتـى نهايـة الفتـرة الانتقاليـة (كتـأمين)، وفـق نـص اتفاقيـة نيفاشـا، فهـل يكون البديل (الضامن) في اتفاق أديس هو (سلمية) نـزع سـلاح قـوات الحركـة الشـعبية في النيل الأزرق وجبال النوبة، وماذا لو رفضت هذه القوات تسليم السلاح؟ جـاء عن نزع السلاح في اتفاق أديس: (أي عملية لنزع السلاح تتم وفقاً لخطة متفق عليها وبـدون استخدام القوة) مـاذا لـو رفضـت قـوات الحركـة الشعبية تسليم السـلاح؟ هل يـتم إقناعهـا بتسليمه علـى طريقـة التسـول الشـهيرة (عليكم الله عزو الرسـول ياجماعـة، سـاعدونا يـا جماعة، هاتوا سلاحكم يا جماعة).

ونزع السلاح وفق اتفاق أديس يقوم علـى خطـة تشرف عليهـا اللجنـة المشـتركة بين الحكومة والحركة الشعبية في الشمال، تلك اللجنة التي يشرف عليها بـدوره الاتحـاد الأفريقـي (أي مفاوضـات متطاولـة خاصـة بنـزع السـلاح، وفـي كل مـرة يلقـى الاتحـاد الأفريقي «بكرت» توفيقي هو لمصلحة الحركة الشعبية)، أي أن احتفـاظ قـوات الحركـة

الشعبية في النيل الأزرق وجبال النوبة بسلاحها قد يتطاول بطريقة مدروسة، ومستترة بالبند الخاص بسلمية نزع السلاح، (والاتحاد الأفريقي جاهز لرعاية التفاوض بين الموقعين بكروته التوفيقية المنحازة للحركة الشعبية، والتي استخدمها ما قبل التوقيع على الاتفاق للتوفيق بين موقفي المتفاوضين، المتناقضَين، فالحكومة كانت ترفض وجود قوات الحركة في جبال النوبة والنيل الأزرق، والحركة أصرت على بقاء القوات في مواقعها، فهل كان (كرت) الاتحاد الأفريقي وراء التوقيع على اتفاق ظاهرة إدماج قوات الحركة الشعبية في النيل الأزرق وجبال النوبة، في القوات المسلحة السودانية أو الخدمة المدنية؛ لأن أفرادها من الشمال، وباطنه أن يتطاول بقاؤها محتفظة بسلاحها (بروح مفاوضات نزع السلاح طويلة النفس) وذلك لضمان تفاوض سياسي حول السلطة مسنود (بالقوة) في خدمة هدف حكم النيل الأزرق وكردفان لنفسيهما والمشاركة في الحكومة القومية مع ميل الميزان لصالحهما.

وهذا يشير إلى أن روح مشاكوس نيفاشا، قد تنعكس بطريقة (خادعة ومواربة) في التدابير الأمنية الخاصة باتفاق أديس أبابا، فماذا عن التدابير السياسية في مشاكوس نيفاشا وما علاقتها باتفاق أديس الذي نص البند الرابع منه على خروج الاتفاق من صُلبه. لقد انتهى اتفاق مشاكوس إلى أن يحكم الجنوبيون أنفسهم، وأن الفترة الانتقالية تنتهي بتقريرهم لمصيرهم، أن يكونوا في دولة واحدة مع الشمال أو أن يختاروا الانفصال، فجاء في الجزء (أ) من اتفاق مشاكوس (إن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة والحكم الديمقراطي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع مواطني السودان ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته، ضمن هذا الإطار) روح هذه المبادئ الخاصة بجنوب السودان نجدها في اتفاق أديس أبابا في ما يخص النيل الأزرق وكردفان، فقد نصَ اتفاق مشاكوس على حكم الجنوبيين لأنفسهم، وفي المقابل نصَّ اتفاق أديس على شراكة

سياسية بين الحكومة والحركة الشعبية في الشمال وإصلاح دستوري يوضح كيف يحكم أهل النيل الأزرق وجبال النوبة أنفسهم مع تبيان مدى مشاركتهم في سلطة المركز. عبر تفاوض مستقبلي كما جاء في الاتفاق.

وفي اتفاق مشاكوس (المرشد إلى اتفاق أديس) جاء عن حكم الجنوبيين لأنفسهم، أيضاً الجزء أ (شعب جنوب السودان له الحق في رقابة وحكم إقليمه والمشاركة بصورة عادلة في الحكومة القومية) وذات روح مشاكوس هذه نعثر عليها في اتفاق أديس أبابا الخاص بالنيل الأزرق وجنوب كردفان، نص البند الثاني من اتفاق أديس على (الشراكة السياسية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بشمال السودان في النيل الأزرق وجنوب كردفان) وهي شراكة سياسية تنتهي إلى إصلاح دستوري بتدابير تحدد طبيعة نظام الحكم في النيل الأزرق وجبال النوبة ومشاركتهما في الحكومة القومية، وينص على هذه الاجراءات هذا البند من اتفاق أديس (إن الأطراف التزمت بالأجندة والبرامج التالية، أ/ تنفيذ القضايا ذات الصلة وما تبقى من اتفاقية السلام الشامل لحل مشكلة جنوب كردفان والنيل الأزرق)، ويُقصد بالقضايا ذات الصلة هنا أن اتفاقية السلام الشامل نصَّت على المشورة الشعبية للمنطقتين (وهي مفهوم غامض).

وفي مشاكوس ونيفاشا كان الوضع بالنسبة للجنوبيين واضحاً، لا لبس فيه (الوحدة أو الانفصال)، واتفاق مشاكوس نيفاشا رتَّب أمر شكل الحكم في الجنوب، أما اتفاق أديس أبابا الخارج منهما فيمهد لترتيب شكل الحكم في النيل الأزرق وجنوب كردفان، فالجزء (أ) من البند (سالف الذكر)، يشير إلى المشورة الشعبية الواردة في اتفاقية نيفاشا، أما الجزء (ب) من ذات البند فيشير إلى تدابير الحكم فيهما وينص على (تشكيل شراكة سياسية وتدابير حكم ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق) لتنفيذ التدابير السياسية الخاصة بمنطقتى النيل الأزرق وجنوب كردفان، نصَّ الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في الشمال، وبالطبع يشرف

على عملها الاتحاد الأفريقي (صاحب الكروت التوفيقية المنحازة للحركة)، إذ نصَّ البند الثالث من الاتفاق على (تشكيل لجنة سياسية مشتركة تجد تسهيلات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الأفريقي لتمكينها من مناقشة القضايا ذات الصلة بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بما يتضمن بعض المسائل الدستورية القومية) وترتيب وضع منطقتي النيل الأزرق وكردفان وفق البند الثالث، يتطلب المراجعة الدستورية، وبناءً عليه نصَّ الاتفاق على (إصلاح مسار المراجعة الدستورية بصروة شاملة بما يتضمن الآلية والإطار الزمني والمبادئ المرشدة حول المواطنة والديمقراطية والاعتراف بالتنوع).

ولضمان استجابة الحكومة لجأت الحركة الشعبية للضغوط والتهديد بإشعال نار الحرب على كل الجبهات في الشمال فقد (حذر مالك عقار، رئيس الحركة الشعبية في الشمال، من مغبة تكرار سيناريو جنوب كردفان في النيل الأزرق، واعتبر اتفاق أديس الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية في الشمال، خارطة طريق لمستقبل البلاد، متهماً جهات بالسعي لإشعال حرب في السودان، محذراً من تمرير ذلك المخطط الذي يعني امتداد الحرب إلى النيل الأزرق وإلى دارفور.. الأحداث 7/4) إذن فالحركة الشعبية في الشمال تضغط مهددة بامتداد الحرب إلى النيل الأزرق ودارفور، وتحت ضغط الحركة الشعبية وأمريكا فإن اتفاق أديس سيشكل مستقبل خارطة السودان السياسية وفقاً لعقار، أي ما تناولناه هنا عن تدابير حكم النيل الأزرق وكردفان، وفق نصوص الاتفاق (وكما قلنا فإن اتفاق دارفور في الطريق، لو نُفذ اتفاق أديس)، ليكتمل التحالف، تحالف أشار إليه عقار في حديثه، أن تحكم المناطق الثلاث (النيل الأزرق، جنوب كردفان، ودارفور)، أقاليمها وتشارك في الحكومة القومية، وهنا يجيء عمل الحركة الشعبية في الشمال والتي نصَّ الاتفاق على قانونيتها كحزب في الشمال. ثم يأتي دور المعارضة (المُستغَلة دائماً من الحركة الشعبية) وجاء عن ياسر عرمان في صحيفة أجراس الحرية 7/4 قوله: سنعمل للحوار الديمقراطي ولن نعمل تحت الضغط، مؤكداً سعيهم للعمل مع

من وصفهم بالحادبين على تنفيذ الاتفاق، وقال إنهم سيعملون مع كل القوى السياسية لتنفيذه، وكشف عن لقاءات مع الحزب الشيوعي ومنظمات المجتمع المدني والسفراء بالبعثات الدبلوماسية، وقطع باستمرار اللقاءات مع المؤتمر الشعبي وقوى الإجماع الوطني والاتحادي الديمقراطي).

استغلال الحركة الشعبية للمعارضة هو خطيئة الحزب الحاكم (صاحب السلطة السراب)، فارتماؤها في أحضان الحركة الشعبية (الأم) كان دافعه هو إعراض الحزب الحاكم عنها، وها هي الحركة الشعبية في الشمال تناور بالمعارضة الآن لضمان تنفيذ اتفاق أديس، وستناور بها مستقبلاً في حال وجود الحركة كحزب في الشمال.

صحيح أن معالجة أزمة الحكم في السودان تكون بمنح أقاليمه الحق في حكم وإدارة شؤونها وفق إجراءات تحدد سلطات المركز والأقاليم، ولكن أن يتم ذلك وفق المخطط الأمريكي، وتابعها الحركة الشعبية، يعني وقوع جميع شعوب الشمال بما فيهم العرب المزعومون (وهم خليط) وقوعهم تحت سيطرة نخبة جنوبية غربية التنشئة تابعة للغرب وأمريكا في إستراتيجية أمريكا الخاصة بأفريقيا، وفي ما يخص السودان فالإستراتيجية هي تقوية الجنوب وخلق اتحاد كونفدرالي قطبه دولة الجنوب، هي إذن حافة الهاوية لجميع الشمال.[1]"

---

[1] اتفاق أديس.. نهاية طريق مشاكوس نيفاشا.. وحافة الهاوية ! على الرابط، http://www.sudaress.com/alahram/21822

الفصل الثاني

الأزمة السودانية

- **نشأة الأزمة**

في ضوء التوترات التي شابت عملية التفاوض التي بدأت مع الجولات بروتوكول ماشاكوس، أعلن وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل الذي كشف عن اتصالات تجري بين الخرطوم ونيروبي وواشنطن لإنجاح جولة المفاوضات القادمة. وقال إسماعيل إن الإدارة الأمريكية قامت بتعيين مسؤول أمني لمتابعة الجانب المتعلق بمناقشة الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، وأكد وزير الخارجية السوداني في تصريحات بأن حكومة بلاده ستشارك في الجولة المقبلة للمفاوضات والتي تحدد لها العاشر من هذا الشهر على أساس وثيقة جديدة مشيراً إلى أن الدعوة التي تلقتها الحكومة لم تشر إلى أن جدول الأعمال سيقوم على وثيقة ناكورو. وقال إن الحكومة تقوم حالياً بحركة واسعة للتغلب على الوضع الذي خلفته تلك الوثيقة الأخيرة التي طرحتها سكرتارية الايغاد وتؤكد على حرصها لانجاح المفاوضات وتمسكها بكل الوثائق الاساسية سواء كانت مبادرة الايغاد او بروتوكول مشاكوس. وتعمل مع كل الاطراف لتجنيب المفاوضات القادمة الفشل الذي أصاب سابقتها وقال إن هناك اتصالات تجري الآن لتحديد الشكل النهائي للمفاوضات ومعالجة بعض المشكلات ومعرفة شكل الضمانات التي تساعد على التفاوض.

ورفض وزير الخارجية السوداني الحديث عن موضوع نقل العاصمة لجنوب السودان، ولكن أكد إمكانية أن يكون أحد موضوعات التفاوض ولايوجد مبرر أو خيار للحركة على رفضه إذا كانت حريصة على الوحدة خاصة وإن نقل العاصمة للجنوب سيساعد في إحداث لتنمية اكثر في تلك المناطق ويزيد من الثقة. وحول جولة لازاراس سيمبويا لعدد من الدول الأعضاء في الايغاد قال إسماعيل إن الحكومة لاتتحكم في حركة سيمبويا، لكن كان الأفضل أن يكون هذا الاهتمام بهذه الدول قبل عرض الوثيقة التي تؤسس للانفصال ليس في السودان فقط. ولكن في كل دول إفريقيا مؤكداً بأن

مشاوراته مع وزراء باندونغ من إفريقيا وآسيا أقرت جميعها بأن وثيقة ناكورو تقنن للانفصال وأكد ان مشاورات في هذا الشأن ستجري بينه والدكتور أحمد ماهر وزير الخارجية المصري في هذا الشأن للاطلاع على التطورات.

من جهة أخرى اعترفت الحكومة السودانية بسيطرة متمردي دارفور على بعض أجزاء وجيوب في مدينة كتم أحد أكبر المدن بولاية شمال دارفور (غرب السودان)، ووصف عثمان كبر والي الولاية هجوم حاملي السلاح على كتم بأنه محاولة لإحداث فرقعة اعلامية،ومساعٍ منهم لإرباك القوات المسلحة التي تعمل على تطهير تلك المناطق من المتمردين، واتهم المتمردين باستهداف المرافق العامة والأحياء السكنية في هجوم على المدينة[1].

بسبب أطماع الدول الغربية بثروات السودان والتدخلات الإقليمية في شؤونه فقد غرق هذا البلد العربي بسلسلة من النزاعات المسلحة منذ حصوله على الاستقلال وحتى يومنا الراهن، ومن بين هذه النزاعات النزاع بين شماله وجنوبه الذي أدى إلى تدمير كبير لحق بالسودان وبشعبه ودام أكثر من عقدين من الزمن. وقد تابعت الأمم المتحدة مبادرات السلام المقدمة لحل المشكلة وقد وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية سبع اتفاقيات وهي[1]:

1. بروتوكول مشاكوس الذي وقع في كينيا عام 2002.
2. بروتوكول الترتيبات الأمنية الذي وقع في نيفاشا في كينيا عام 2003.

---

[1] حكومة السودان تواصل مساعيها لإنجاح المفاوضات، موقع مغرس بتاريخ 2003/8/7، على الرابط، http://www.maghress.com/attajdid/8546

[1] اتفاقيات السلام من مشاكوس إلى نيفاشا، جريدة الثورة، بتاريخ 2009/11/17، على الرابط، http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=6469115820091116221415

3. بروتوكول تقاسم الثروة الذي وقع في نيفاشا عام 2004.
4. بروتوكول تقاسم السلطة الذي وقع في نيفاشا عام 2004.
5. بروتوكول حسم النزاع في جنوب كردفان وقع في نيفاشا عام 2004.
6. بروتوكول حسم النزاع في آبيي الذي وقع في نيفاشا عام 2004.
7. اتفاقية نيفاشا عام 2005.

وقد اتفق الطرفان تحت رعاية الهيئة الإفريقية الحكومية للتنمية (إيغاد) على أن تكون أولويتهما تحقيق الوحدة، وعرف ذلك الاتفاق باتفاق مشاكوس الذي نص على عدة قضايا أهمها تقاسم السلطة والقضاء والاعتراف بالسيادة الوطنية للسودان إضافة إلى حق سكان الجنوب وحاجتهم في التعبير عن طموحاتهم بالمشاركة في جميع مستويات الحكم والربط بين مؤسسات الحكم المختلفة وتطوير العدالة والمساواة بين الناس وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإجراء انتخابات عامة نزيهة خلال الفترة الانتقالية وإقامة مجلس تشريعي من شقين وضمان تمثيل عادل لسكان الجنوب فيهما وإجراء تعداد سكاني خلال الفترة الانتقالية ووضع أسس عامة لتقسيم الثروة وتأسيس عدد من اللجان المستقلة والالتزام بمواصلة المحادثات بهدف تحقيق المبادئ المذكورة. أما اتفاقيات نيفاشا فقد أنهت عقدين مريرين من الصراع وكانت انجازاً مهماً أوقفت نزيف الحرب بين شمال السودان وجنوبه وفتحت الطريق أمام مجموعة من التحولات الإيجابية وتحسين أحوال الشعب السوداني وتوحيد أقاليمه.

ومن كان يتابع تفاصيل مسار اتفاقية نيفاشا يلاحظ أنه تم تنفيذ الهياكل الحكومية والدستورية التي تضمنتها الاتفاقية مثل إجازة الدستور الانتقالي وتعيين النائب الأول والثاني وتكوين حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الوطني ومجالس الولايات ونائب رئيس حكومة الجنوب والمجلس التشريعي الانتقالي لجنوب السودان والدستور الانتقالي

للجنوب ودساتير الولايات وحكومات الولايات وصندوق المانحين والمفوضية القومية للبترول ومفوضية التقويم والمفوضية السياسية لوقف إطلاق النار والمفوضية القومية للخدمات القضائية والمحكمة الدستورية ومجلس إدارة بنك السودان وإصدار العملة الجديدة.

ومن المعروف أن السودان بلد شاسع المساحة (2.5مليون كم2) ويضم تنوعاً وتعدداً كبيرين في كل المجالات الطبيعية والاقتصادية والاثنية والثقافية ولذلك فإن قيادة السودان ومنذ عام 1990 عقدت مؤتمراً للحوار الوطني الذي أقر آنذاك تطبيق الحكم الفيدرالي كأساس للحكم في السودان، وبموجب ذلك تم تقسيم السودان إلى 25 ولاية وأصبح لكل ولاية سلطاتها وصلاحياتها وللمركز سلطاته وصلاحياته إلى جانب السلطات والصلاحيات المشتركة، ومن ايجابيات هذه التجربة تخفيف العبء على الحكومة الاتحادية، حيث تم حصر مهامها في المسائل والقضايا القومية وأدى تطبيق هذه التجربة إلى خلق نوع من التنافس بين الولايات في إقامة المشاريع الكبرى وشهدت بعضها طفرات حقيقية في مجالات شتى وأنشئت آلية لادارة عمليات التنسيق بين الولايات وبينها وبين المركز.

وكانت هذه العوامل قد دفعت باتجاه تحقيق السلام في الأقاليم التي نشبت فيها النزاعات وجاء الاتفاق الخاص بجبال النوبة كفاتح للشهية حتى أفلحت الجهود في الوصول إلى اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة و الحركة الشعبية بمباركة كل القوى السياسة عام 2005 وضمن هذا الاطار جاءت اتفاقية السلام في دارفور واتفاقية أسمرة لسلام الشرق واتفاقية القاهرة مع التجمع الديمقراطي واتفاقية أبوجا عام 2006 التي وضعت أساساً متيناً للسلام في دارفور[1].

---

[1] المصدر السابق.

- **احتلال توريت**

بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في 14 أغسطس 2002، تحفها الكثير من الآمال بإنهاء الحرب التي أرهقت جميع الأطراف، وكان من المفترض أن تناقش هذه الجولة التفاصيل المتعلقة بتطبيق المبادئ العامة التي تم الاتفاق عليها في الجولة الأولى، والتي تشمل الاتفاق على نظام الحكم والإطار الدستوري الذي سيضبط تقاسم السلطة والثروة بين الشمال والجنوب، وتشكيل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء على حق تقرير المصير، بالإضافة إلى القضية الشائكة المتعلقة بمستقبل قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان وإعادة تشكيل الجيش الوداني وجهاز الخدمة المدنية. ثم قضية المراقبة الدولية لتطبيق الاتفاقيات التي سيتم توقيعها.

ولم تستمر مفاوضات الجولة الثانية سوى بضعة أيام، ثم أعلنت الحكومة السودانية سحب وفدها المفاوض وأرجعت ذلك لسببين أساسيين: السبب المباشر هو قيام قوات قرنق باحتلال مدينة توريت الاستراتيجية في الجنوب في هجوم مفاجئ تم الإعداد له جيدا. وتعود خطورة هذا الأمر بالنسبة للخرطوم إلى أن احتلال توريت يؤدي إلى تهديد مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي، وهو ما يمثل خللا واضحا في التوازن العسكري والإستراتيجي الذي سوف يعكس نفسه بلا شك على مائدة التفاوض.

السبب الثاني الذي أعلنته الخرطوم في تبريرها للانسحاب ما اعتبرته انحيازا من الوسطاء وسكرتارية مبادرة الإيجاد، بالنظر إلى طرح قضية حدودة الجنوب ومحاولة مناقشة قضايا المناطق المهمشة في بداية الجولة الثانية، رغم أن حدود الجنوب معروف تاريخيا ومتفق عليها من الجولة الأولى، الأمر الذي اعتبرته الخرطوم

نوعا من المراوغة والضغوط غير المقبولة من خلال العودة إلى مناقشة ما تم الاتفاق عليه مسبقا.

وقد عادت الحكومة السودانية للمفاوضات بعد أن تمكنت من استعادة مدينة توريت مباشرة، وكانت قد أصرت على ضرورة توقيع وقف مؤقت لإطلاق النار حتى لا يؤدي استمرار العمليات العسكرية في الميدان إلى التشويش على المفاوضات، وجعلها عرضة لما يحدث من تطورات قتالية. كما احتجت الخرطوم بأن استمرار العمليات ينافي من حيث المبدأ مع الأجواء العامة للمفاوضات التي تتطلب التأكيد على روح التسوية والمصالحة. وقد كان من أهم نتائج هذه الأزمة هو عودة الخرطوم إلى محيطها العربي بعد التباعد في المواقف والفجوة الواضحة التي حدثت بين القاهرة والخرطوم نتيجة للاتفاق الإطاري في مشاكوس. وكان لافتا أن يجئ الإعلان السوداني عن إيقاف المفاوضات حتى يتم تحرير توريت على لسان مصطفي عثمان إسماعيل وزير الخارجية السوداني أثناء زيارته في ذلك الوقت للقاهرة، وطلبه للدعم العربي والمصري للحفاظ على وحدة السودان[1].

---

[1] هاني رسلان: مرجع سابق، ص.ص 8-9.

- **أزمة مفاوضات كارن**

مرت عملية الإعداد للجولة الثالثة من مفاوضات ماشاكوس التى كان مقرراً لها الانعقاد فى 6 يناير 2003 بالعديد من الصعاب والخلافات الحادة حول موعد الانعقاد والقضايا المقترحة للتفاوض، الأمر الذى هدد المفاوضات وخلق أجواء من التأزم والتعقيد فى المواقف، وربما يعود السبب الأساسى فى ذلك إلى الانحياز الواضح الذى أبدته سكرتارية الإيجاد، التى يقودها الجنرال الكينى لازارس سيمبويو، إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبخاصة فيما يتعلق بمناقشة قضايا المناطق المهمشة وموقعها من المفاوضات، حيث أن مبادئ مبادرة الإيجاد تجاه عملية التسوية فى السودان تقتصر على قضية الجنوب فقط، وذلك بالاستناد إلى النص الوارد فى مبادرة الإيجاد نفسها والذى يشير إلى حدود الجنوب باعتبارها الحدود المعروفة فى 1956/1/1، ولكن وفد الحكومة السودانية كان قد فوجئ فى بداية الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس، بأن سكرتارية الإيجاد قدمت أوراقاً تحمل مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان ببحث مستقبل المناطق الثلاث (جبال النوبة، وابيى وجنوب النيل الأزرق(، الأمر الذى لم يكن مفهوماً أو مبرراً آنذاك، لأن قضايا التفاوض تقتصر على الجنوب فقط، وفى مواجهة ذلك الأمر رفضت الحكومة السودانية مناقشة هذه القضايا تحت مظلة الإيجاد، وإن كانت أعلنت فى الوقت نفسه عن قبولها لمناقشة قضايا المناطق المهمشة فى مسار مستقل خارج مظلة مبادرة الإيجاد، وبدا أن هذا الموقف من الخرطوم يعود إلى سببين أساسيين: الأول أن الخرطوم لا تريد إخضاع التفاوض حول هذه المناطق لمبادرة الايجاد، حيث أن هذه المبادرة تنص على منح حق تقرير المصير للجنوب، ومن ثم فإن تطبيقها على هذه المناطق الثلاث سيمثل خطورة هائلة قد تؤدى إلى تفتيت السودان إلى عدة كانتونات، والسبب الثانى يعود إلى رغبة الحكومة السودانية فى إبداء قدر من المرونة، حتى لا تظهر بمظهر المتعنت، ومن ثم يتم تحميلها

مسئولية فشل المفاوضات الأمر الذى سيعرضها للضغوط الدولية والأمريكية فى ظل مناخ إقليمى ودولى غير موات لها، بالإضافة إلى وضعها الداخلى الذى أصبح معلقاً بالوصول إلى تسوية سلمية لمشكلة الجنوب بعد أن فقدت معظم مصادر قوتها التى استندت إليها فى مراحل سابقة.

بناء على هذه الموافقة انصرفت الجولة الثالثة من ماشاكوس إلى التفاوض حول قضيتى قسمة الثروة والسلطة طبقاً لما جاء فى الاتفاق الإطارى، والتى انتهت كما سبق القول فى 2002/11/18 بتوقيع مذكرة التفاهم، والتى نصت فى أحد بنودها على أن تبدأ مفاوضات الجولة الثالثة من النقطة التى توقفت عندها المفاوضات فى الجولة الثانية، أى قسمة الثروة والسلطة، إلا أن سكرتارية الايجاد اتخذت موقفاً مختلفاً، ففى الوقت الذى كان فيه الاهتمام متجهاً إلى الجولة الثالثة التى كان مقرراً لها الانعقاد فى 6/1/2003، ظهر أن الخرطوم لم تتلق دعوة للمشاركة فى المفاوضات فى ماشاكوس فى هذا الموعد، ذلك لأن سكرتارية الايجاد استجابت بطلب من الحركة الشعبية لعقد مباحثات مع وفد الحكومة لمناقشة أوضاع جبال النوبة، وإبيى والنيل الأزرق، وحددت موعداً آخر هو 2003/1/15، ومكانا آخر هو مدينة كارن بكينيا، وذلك دون تشاور مع حكومة الخرطوم أو إطلاعها على مبررات تأجيل المفاوضات.

وفى ظل هذا السلوك لم يكن أمام الحكومة السودانية سوى رفض الحضور فى هذه الجولة، ورغم ذلك أصرت سكرتارية الايجاد على عقدها وحضر وزير الخارجية الكينى جلسة الافتتاح، ومن ثم كان المفترض والحال كذلك أن يتم افتتاح الجلسة ويتحدث وفد الحركة الشعبية وممثل الايجاد، ثم تتم المناداة على الوفد الحكومى لالقاء كلمته، ويتبع ذلك الإعلان عن انفضاض الاجماع وتوقف المفاوضات بسبب غياب الوفد الحكومى، إلا أن الخرطوم كانت حريصة على تفادى هذا الموقف حيث حضر سفيرها فى نيروبى بمفرده، وألقى كلمة سجل فيها موقف حكومته الرافض لمثل هذه

المناورات، وأكد بشكل قاطع مخالفة ما يحدث لمبادرة الايجاد، ولكل ما تم الاتفاق عليه وأن هذا الاجتماع لا يعد جزءاً من عملية مفاوضات الايجاد طبقاً لمبادئها ولمسارها المتفق عليه.

وشدد الموقف الحكومى على أن الخرطوم ستشارك فى المفاوضات فقط فى حالة استئنافها من النقطة التى توقفت عندها فى 2002/11/18، كما أعلن سيد الخطيب الناطق الرسمى باسم الوفد الحكومى، أن الحكومة لن تقبل سياسة لى الذراع، أو فرض أمر واقع عليها، وأنه قد تم استخدام ما قدمته الحكومة السودانية من قبل كبادرة لحسن النية وكنوع من إبداء المرونة، كوسيلة ضغط عليها. كما صرح مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السودانى، أن لازارس سيمبويو قد تجاوز موعد المفاوضات وموضوعها المتفق عليه، باجتهاده أو بالتنسيق مع أطراف أخرى، وذلك فى إشارة ضمنية إلى عدم حياد سكرتارية الايجاد التى تميل إلى جانب جون قرنق، وتتعاطف مع حركته بحكم الانتماء الواحد إلى الأصول الافريقية ضد ما ينظر إليه على أنه هيمنه من الشماليين ذوى الأصول العربية، فضلاً عن كونهم يدينون بالاسلام فى مقابل المسيحية الأكثر انتشاراً فى الحزام الواقع حول جنوب السودان.

أفضى هذا الموقف الصلب والمتوازن من جانب الحكومة السودانية إلى التوصل إلى حل وسط، تمثل فى عدول سكرتارية الايجاد عن موقفها وتحديد موعد 2003/1/22 لاستئناف الجولة الثالثة من المفاوضات فى إطار مبادرة الايجاد من حيث توقفت فى 2002/11/18، على أن يتم تحويل مفاوضات كارن إلى ندوة للتباحث حول قضايا المناطق المهمشة، وأن يشارك فى هذه الندوة بعض الممثلين للحكومة السودانية بصفة غير رسمية وغير ملزمة، وأن يكون هذا فى إطار الاستماع لمواقف الطرف الآخر وتبادل وجهات النظر، وقد انعقدت هذه الندوة بالفعل فى شكل ورشة عمل فى الفترة من 18-21 يناير 2003، ألقيت فيها ثلاث محاضرات وجلسة ختامية، وذلك

بحضور خبراء من النرويج وسويسرا وبريطانيا. وقد انتهت الجولة الثالثة من التفاوض فى الأسبوع الأول من فبراير دون الإعلان عن نتائج محددة، وإن كانت هناك بعض المسودات التى نشرت عقب انتهاءها، وأشارت إلى وجود اتفاق واسع على معظم النقاط المتعلقة بقسمة السلطة والثروة، ورغم نفى سكرتارية الإيجاد للتسريبات التى نشرت، إلا أن هذه المسودات أوضحت عدم وجود عقبات كبيرة فيما يتعلق بهذين الملفين، وأن الصعوبة الحقيقية المتبقية هى فى موضوع الترتيبات الأمنية وأوضاع قوات قرنق فى الفترة الإنتقالية[1].

---

(1) المرجع السابق: ص.ص 14-16.

- **عوامل الأنقسام (أزمة وثيقة ناكورو)**

أثبتت الأحداث التي تلت الاتفاقات حتى عام 2003[1]، أن هناك الكثير من العقبات التي لم يتم انجازها بعد. وكان من أهم المظاهر الدالة على ذلك المناورات والتحركات السياسية التي قام بها الطرفان المتفاوضان في إطار سعي كل منهم لتعزيز مواقفه التفاوضية ومحاولة الحصول على أكبر قدر من التنازلات من الطرف المقابل. وإذا كان من الصحيح ان هذا يمثل سلوكا مألوفا ومتوقعا في أي مفاوضات تجري لحل أي قضية معقدة مثل الحرب الأهلية التي تنطوي على ابعاد اجتماعية وسياسية وتاريخية ممتدة، إلا أن خطورتها في الحالة السودانية كانت تنجم عن أن تحركات كل طرف لا تحافظ على الحد الدنى الذي تم التوافق عليه في الجولات السابقة بل تتجاوز ذلك بالسعي إلى تقويض ما تم انجازه أو التلويح بذلك من خلال ردود أفعال تتسم بالحدة او بالمبالغة في كثير من الأحيان، ويحول كل طرف من خلال تعبئة القوى المؤيدة له بما في ذلك اللجوء إلى الرأي العام، الأمر الذي يؤدي إلى تأجيج المواقف وعرضها بشكل إعلامي واستعراضي يهدف إلى التحريض والاستنفار، ومن ثم يؤدي إلى تباعد المواقف وصعوبة الوصول إلى حلول وسط. إذ أن التراجع في هذه الحالة يكون محفوفا بكثير من المحاذير بعد الإيغال في التعبئة والحشد وراء مواقف الحد الأقصى التي تناقض روح عملية التفاوض نفسها، والتي تقوم بطبيعتها على الحلول الوسط والتنازلات المتبادلة.

والشاهد أن هذه المرحلة من عملية التسوية شهدت خلطا للأوراق من جميع الأطراف، بما في ذلك القوى السياسية الواقعة خارج دائرة التفاوض، وذلك تطلعا من هذه القوى للحصول على جزء أكبر من الكعكة أو محاولة لعب دور سياسي (لغير

---

[1] هاني رسلان: مرجع سابق، ص.ص 20-26.

المشاركين في التفاوض) يمكن ترجمته فيما بعد للمشاركة في السلطة أو محاولة التمهيد لذلك. والإشارة هنا للجدل الذي تصاعد في تلك الفترة حول مسالة العاصمة القومية، فكل من حزب الأمة وحزب المؤتمر الشعبي رغم أنهما ليسا مشاركين في التفاوض، وليس لديهم القدرة على التأثير في مجريات الأمور بشكل مباشر، إلا أن كليهما قرر على ما يبدو في ذلك الوقت أن التدخل في مسألة العاصمة القومية قد يكون الوسيلة الأنسب للعب دور ما. فلا يخفى على هذين الحزبين أن مؤازرتهما لموقف قرنق في رؤيته لمسألة العاصمة تشكل ضغطا هائلا على حكومة الإنقاذ التي لم يتبق لها من شرعية تستند إليها سوى التمسك بقوانين الشريعة في الشمال ورفع صوتها عاليا في هذا الشأن. والأمر نفسه ينطبق على الحزب الاتحادي بزعامة الميرغني الذي بدا واضحا أن الأحداث كانت تسبقه بالرغم من رئاسته للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض الذي يضم في عضويته الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى جانب آخرين، فبعد أن انفردت الحركة الشعبية بالتفاوض في كينيا أصبح التجمع هيكلا يكاد يكون خاويا من القوة والمضمون وبقى أطرافه الآخرون حائرين لا يعرفون هل يؤيدون ما يجري وهم مستعدون، أم يعارضون ويناقضون بذلك الأسس التي أكدوا عليها مرارا وتكرارا منذ مقررات أسمرا سنة 1995[1]؟

في ظل هذه الأجواء كانت المفاوضات تسير ببطء شديد، فالحركة الشعبية تنتهز أي فرصة سانحة للمراوغة والسير في حركة دائرية. وسعت الحركة إلى الاستفادة القصوى من الضجيج الذي ثار حول مسألة العاصمة القومية من خلال إعلان القاهرة الذي وقعته الحركة مع كل من حزبي الأمة والاتحادي وأيضا من خلال وثيقة لندن التي وقعتها مع حزب المؤتمر الشعبي، كما دأبت الحركة على إعادة طرح المسائل، فما أن يتم الاتفاق على قضية ما، إلا ويعاد طرحها مرة أخرى بشكل مختلف وبحجج وأسانيد

---

[1] نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

مختلفة، بهدف إرهاق نظام الإنقاذ واستنزافه لأطول وقت ممكن تحت الضغوط الإقليمية والدولية التي تطالب بالتسوية، وأيضا إزاء الضغوط الداخلية التي جعلت الجميع يتطلعون إلى السلام بعد أن أرهقت الحرب الجميع.

ونتيجة لأجواء البطء والمراوحة في عملية التفاوض، بدا للوسطاء أن الوسيلة المناسبة لبلورة المواقف ودفعها إلى الأمام هو تقديم بعض التصورات المكتوبة إلى الطرفين لحلول وسط مقترحة من جانب سكرتارية الإيجاد، على أن يقدم كل طرفي التفاوض رؤيته حول هذه الحلول، لحصر النقاط محل الخلاف ومحاولة التفاوض بشأنها للوصول لاتفاق نهائي.

وقد جاءت وثيقة الإيجاد، التي عرفت باسم "وثيقة ناكورو"، كمقترح أخير لحل الأزمة السودانية وذلك في نهاية جولة المفاوضات التي انعقدت في يوليو 2003 في ناكورو بكينيا، بمثابة الصدمة القاسية للحكومة السودانية، حيث قدم الوسطاء الذين يمثلهم الجنرال لازارس سيمبويا مقترحا يؤسس بشكل واضح لدولتين لا تربط بينهما غلا خيوط واهية: إحداهما في الجنوب والأخرى في الشمال، وبدا للكثيرين آنذاك أن هذا المقترح يهدف إلى جعل الفترة الانتقالية مرحلة إعداد وتهيؤ لدولة الانفصال لإحكام سيطرتها وبناء مؤسساتها ووضع البنية الأساسية لأجهزتها. وفوق ذلك جعلت هذه الوثيقة الجنوب كله تحت السيطرة المنفردة للحركة الشعبية التي يقودها جون قرنق متجاهلة القبائل والمجموعات الجنوبية الأخرى السياسية والعسكرية التي تمثل باقي الجنوبيين من غير المنضوين تحت لواء الحركة الشعبية والتي لا تقبل البقاء تحت سيطرة الحركة الشعبية أو هيمنتها بعد صراع مستمر بين الفريقين لمدة 13 عاما فشلت فيه الحركة الشعبية في إحراز أي مكاسب ميدانية أو عسكرية على حساب هذه المجموعات. الأمر الذي قد كان له أن يؤدي إلى احتمال نشوب حرب أهلية أخرى في حالة إقرار وثيقة الإيجاد بالشكل الذي قدمت به.

وقد تجاهلت وثيقة ناكورو نص وروح إطار ماشاكوس الذي تم توقيعه في 20 يوليو 2002 رغم كل العيوب التي شابته، ففي هذا الإطار التزم الطرفان بالتفاوض من أجل حل سلمي وشامل للصراع في إطار وحدة السودان وليس في إطار تكريس هياكل انفصالية، كما نص بشكل واضح لا لبس فيه على صياغة وتنفيذ اتفاقية السلام بطريقة تجعل خيار الوحدة جاذبا، وعلى ان وحدة السودان المبنية على الاحترام والعدالة لجميع السكان هي أولوية للطرفين. إلا أن الجنرال سيمبويا قدم هذه الوثيقة متخطيا كل هذه المعاني في انحياز واضح لموقف الحركة الشعبية واطروحاتها التفاوضية.

وأثارت وثيقة ناكورو وما تبعها من ردود أفعال أزمة كبيرة في المفاوضاتن وخلقت أجواء غير ايجابية، أوحت بأن العملية التفاوضية قد تنهار. كما تجاوزت الوثيقة سقف مطالب الحركة الشعبية في بعض النقاط، وهو الأمر الذي رفضته حكومة الخرطوم والقوى الجنوبية المتحالفة معها، وكذلك القوى السيلاسية الأساسية المعارضة في الشمال ممثلة في الصادق المهدي ومعظم القادة الأساسيين في الحزب الاتحادي في الداخل، وأيضا تحفظت مصر على الوثيقة وإن كانت لقيت تاييدا خافتا من الرئيسين الإريتري والكيني.

وقد أعلنت الحركة الشعبية في رد فعل سريع بشكل لافت قبولها لوثيقة الإيجاد، وأكدت على لسان ممثليها أنها لن تقبل عنها بديلا، ولوحت بعدم تجديد وقف إطلاق النار، الأمر الذي كان يعني التلويح بالحرب. وفي السياق ذاته أعلن الجنرال سيمبويا أنه متمسك بالوثيقة ودعا الطرفين إلى تقديم ردودهما في الجولة التالية (المفترض أنها ختامية)، وبدا الوسيط الكيني قد بدا يتجه إلى العمل وكانه قائم بالتحكيم وليس بالوساطة[1].

---

[1] المرجع السابق: ص.ص 21-23.

على صعيد آخر قامت 60 شخصية بتقديم مذكرة إلى الوسيط الكيني أعلنت فيها رفضها لوثيقة الإيجاد واعتبرت أن الوثيقة اعطت جون قرنق الانفراد بحكم الجنوب دون القوى السياسية الأخرى. وحذرت الوثيقة من أن الصراع سيتحول من صراع شمالي-جنوبي إلى صراع جنوبي-جنوبي، وأن ذلك سيؤثر على دول الجوار وأن كينيا لن تكون استثناء في هذا المجال، وان الحركة الشعبية لديها سجل حافل – خلال السنوات العشرين الماضية – بانتهاكات حقوق الانسان والتطهير العرقي في المناطق المحظورة على السكان المحليين في غرب وشرق أعالي النيل وكذلك في شرق الاستوائية على سبيل المثال، وأكدوا في ختام مذكرتهم أن تجاهلهم وعدم أخذ نداءاتهم في الاعتبار سيكون له عواقب وخيمة[1].

من جانبها أعلنت الحكومة السودانية رفضها لوثيقة ناكورو واعتبرتها غير صالحة كمرجعية للتفاوض أو كإطار يجري النقاش حوله. وقد جاء هذا الإعلان بشكل متفجر وغاضب. ورغم مبدأية موقف الخرطوم ووضوح منطقه، إلا أنه كان من الواضح أيضا أن كلا الموقفين الداخلي والخارجي لا يسمحان للحكومة السودانية بالمضي في هذا الطريق غلى نهايته. فالحرب قد أرهقت الجميع، والشعب السوداني ينتظر السلام ويرنو إلى وقف إراقة الدماء متطلعا إلى عهد من التنمية والاستقرار خاصة بعد ازدياد التوقعات والآمال المعقودة على استخراج البترول وتصديره. ومن ثم فالأجواء غير ممهدة للعودة من جديد إلى حرب سبق أن استمرت أكثر من عشرين عاما ولم يستطع أحد الطرفين حسمها، حتى أصبحت تبدو بلا نهاية. وعلى مستوى آخر، فإن قضية الجنوب كان قد تم تدويلها بالفعل ولم يعد بمقدور أي من الطرفين اتخاذ مثل هذه القرارات الراديكالية بالعودة إلى القتال مجددا، دون اسناد كامل من الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة له. وقد مثلت هذه النقطة بالتحديد مكمن الضعف في الموقف

---

[1] المرجع السابق: ص 23.

الحكومي الذي كان يجد نفسه مهددا بقانون سلام السودان، وبالتعبئة السياسية والإعلامية الهائلة على المستويين الأوروبي والأميركي والتي تدعم وتميل إلى الطروحات الجنوبية باعتبارها صاحبة مظالم تاريخية، وتنحاز ضد المواقف الحكومية حتى لو كانت مرنة ومعتدلة باعتبار أنها تمثل الطرف الذي أجحف تاريخيا بحقوق الجنوبن ومارس ضده الاضطهاد العرقي والديني والاستغلال والاسترقاق، إلى نخر هذه المنظومة.

وعقب النتائج السلبية التي أدت إليها جولة ناكورو وما حدث من تباعد في المواقف بين الأطراف، تحولت القاهرة إلى محور نشاط مكثف فيما يتعلق بملف المفاوضات السودانية، حيث وصل غلى القاهرة "رياك قاي" رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية، وهو أحد القادة الجنوبيين الذين عملوا مع جون قرنق من قبل، ثم انشق عنه ليتحالف مع قوات الحكومة السودانية في إطار اتفاقية الخرطوم الموقعة عام 1997. وقد أبدى الدكتور رياك قاي تحفظه الشديد على وثيقة ناكورو وأكد أنه لو تم تمريرها فسوف تؤدي إلى حرب جديدة ولكن بأطراف جنوبيين، كما شكك في مصداقية الحركة الشعبية ومواقفها تجاه وحدة السودان. واعقب ذلك وصول جون قرنق إلى القاهرة في الأسبوع الأول من أغسطس 2003 في إطار تحرك سريع لشرح وجهة نظر الحركة تجاه المفاوضات وموقفها من وثيقة ناكورو، وأيضا لمحاولة موازنة الآثار الناجمة عن الزيارة الناجحة لرياك قاي والتي ألقت الضوء بشكل قوي على قضية تمثيل الحركة الشعبية لكل الجنوبيين. وهدفت زيارة قرنق أيضا إلى محاولة طمأنة القيادة المصرية تجاه مطالب الحركة الخاصة بإيجاد جيشين خلال الفترة الانتقالية وشرح أبعاد هذا المطلب[1].

---

[1] المرجع السابق: ص.ص 24-25.

الفصل الثالث

إدارة الأزمة

- **صراع القوى السياسية**

الإشكالية المرتبطة بهذا الموقف تعتمد أساسا على جهود احتواء الحركات المسلحة والمعارضة، ولقد شهد جنوب السودان، عقب انتخابات الولايات والانتخابات الوطنية في أبريل/نيسان 2010، اندلاعاً لحركات التمرد المسلح، معظمها بقيادة قادة سابقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة أعالي النيل الكبرى.

ولقد أدت الصراعات التي اندلعت عبر هؤلاء القادة المتمردين والتدابير المضادة من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى وفاة الآلاف من السكان في جنوب السودان وحركات نزوح جماعية للمجتمعات المحلية في ولاية أعالي النيل الكبرى، فضلاً عن تحدي قدرة الحكومة على حفظ الأمن في هذه المنطقة الاستراتيجية والمتوترة.

وترتبط حركات التمرد، في العديد من الحالات، ارتباطا وثيقا بالسياسات المحلية والوطنية وتحديات الحكم، كما أن ردود الفعل حيالها، التي غالبا ما تكون متناقضة، قد كشفت عن انقسامات عميقة داخل صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان وبينه وبين الحكومة. ففي وقت كانت فيه جمهورية جنوب السودان تواجه مخاطر وتهديدات أخرى متعددة على طول حدودها مع السودان، حققت سلطاتها بعض المكاسب القصيرة الأمد في مواجهة حركات التمرد، غير أنها قد فشلت في نهاية المطاف في احتواء خطر التمرد. إن هذا المأزق الحالي يترك البلد الجديد ضعيفا وغير مستقر[1].

---

(1) الإقتتال على الغنائم، "حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى" (جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية - مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان [HSBA] عدد 18، نوفمبر 2011) ص 1.

وفـي تقييم لـنهج الجيش الشـعبي لتحريـر السـودان وحكومـة جمهوريـة جنـوب السودان في احتواء هذه الحركات، يخلص إلى أنه ظرفي وغير مستدام على حد سواء. علاوة على ذلك، فقد فشلت الاستجابة في معالجة المظالم التي لحقت بالجماعات التي انضـمت للقتـال فـي صـفوف زعمـاء المتمـردين ضـد الحكومـة والجـيش. مـن النتـائج الرئيسية التي خلص إليها[2]:

- ✓ حلول أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011، لم يكن المتمردون الرئيسيون فـي منطقـة أعـالي النيل الكبـرى قد أحـرزوا تقدم فـي تحقيـق أهدافهم السياسية المزعومة. ولا يزال بعض القادة الذين كانوا موالين سابقاً لبيتر قديت، فضلاً عن اثنين من قادة الشلك، يشكّلون تهديدات عسكرية فعلية.
- ✓ باستثناء جماعات الشلك ـ وهو استثناء قابل للجدال والمناقشـة، لا تعبّر حركـات التمرد عن سخط المجتمعات المهمشة. فقد استغلّ القادة المحليون، بدلاً من ذلك، المظالم المحلية المشروعة لحشد المؤيدين ـ لا سيما الشباب العاطلين عن العمل ـ من أجل القتال بالنيابة عنهم لتحقيق أهدافهم الخاصة.
- ✓ علـى الـرغم من مزاعم قـادة حركـات التمـرد، ظلـت هذه الحركـات مستقلة عن بعضـها الـبعض مـن الناحيـة العمليـة اسـتقلالاً شـبه تـام، كمـا أن دوافـع القـادة المتمردين القائمـة علـى المصـلحة الذاتيـة تجعل مـن أي احتمـال لتوحيد صـفوف التمرد في المستقبل غير مرجح.
- ✓ ثمّة قرائن ظرفية قوية تدل على أن قوات بيتر قديت وجورج أتور قد تلقت دعما لوجستيا وماديا، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والذخيرة، من الخرطوم وغيرها من المصادر الخارجية.

---

[2] نفس المصدر السابق.

- ✓ لقد أدت محاولات الجيش الشعبي لتحرير السودان، العشوائية أحيانا، لسحق حركات التمرد إلى تفاقم الغضب المتجذر في أوساط العديد من مجتمعات الأقليات المحرومة الأكثر تضررا جراء العنف.
- ✓ يكشف اندلاع أعمال العنف بشكل متكرر خلال عملية إدماج الميليشيات السابقة في الجيش الشعبي لتحرير السودان عن وجود قطيعة حادة بين سياسة الحكومة المتصلة بالاحتواء والاستيعاب ومشاعر العداء العميقة لدى بعض العناصر الرئيسيين في الجيش تجاه الجماعات المسلحة.
- ✓ إن النهج الحالي المعتمد لإدماج قادة المتمردين – ذوي الرتب الضخمة – ورجالهم غير قابل للاستدامة وهو قد يكون بمثابة حافز لحركات تمرد أخرى في المستقبل.

لقد تأرجحت ردود فعل الحكومة والجيش إزاء حركات التمرد في ولاية أعالي النيل الكبرى بين تدخلات عسكرية ومحاولات للتسوية السياسية. غير أن الضغوط الهائلة التي كانت تواجه الجمهورية الجديدة والانشقاقات داخل وبين إدارة جوبا السياسية والعسكرية قد ساهمت في انعدام وجود استراتيجية منسقة ومتسقة لمكافحة التمرد. على الصعيد العسكري، عانى الجيش الشعبي لتحرير السودان من المسافات الطويلة للوصول إلى المتمردين ورفض بعض قواته وقادته الميدانيين عملية إدماج "أعدائهم" في صفوفهم، فضلاً عن التكتيكات الأشبه بحرب العصابات المستخدمة من قبل بعض المتمردين. بشكل عام، فقد استولى الجيش وخسر القدر نفسه من الأراضي، وبعد 18 شهرا من انتخابات العام 2011، لا يزال المتمردون خارج سيطرة الحكومة في أنحاء واسعة من المنطقة.

إن حدّة واتساع نطاق الرد العسكري قد عكسا أحيانا شعورا بالذعر في صفوف الجيش الذي يعتقد أن المتمردين هم "خط المواجهة" لصراع محتمل أوسع نطاقا مع

السودان ومع تواصل الصراعات في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وجمود الوضع في أبيي، يبدو هذا التخوف مشروعا. لكن في عدد من الحالات التي استخدم فيها الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان تدابير صارمة في محاولة لقمع أحزاب المعارضة أو للقضاء على نشاط الميليشيات، جاءت النتائج عكسية على نحو موحد. فغالبا ما نجحت الممارسات العنيفة وحملات "حرق الأراضي" وعمليات "التطهير" في إثارة سخط المجتمعات المحلية وتهيئة الظروف الملائمة لاستمرار عدم الاستقرار. إن الاشتباكات التي وقعت خلال الفترة الممتدة من فبراير/ شباط إلى أبريل/ نيسان 2011 بين قوات الجيش الشعبي والقوات الموالية لجورج أتور وغابرييل تانغ غينيي، على التوالي، في المناطق النائية بالقرب من الحدود بين ولايتي جونجلي وأعالي النيل قد أدت إلى مقتل المئات من المدنيين والمقاتلين وإلى تقييد قدرة وصول بعثة الأمم المتحدة في السودان والمنظمات غير الحكومية شبه كامل لعدة أسابيع. في هذه الحالات، تحمل المدنيون في المناطق المتضررة، والبعض منهم كانوا موالين للقوات المتمردة، والبعض منهم كانوا موالين للقوات المتمردة، وطأة القتال بين الجيش الشعبي والمتمردين. ثمة خطر يتمثل بإمكانية مقاومة هؤلاء السكان – وربما إفسادهم – مفاوضات السلام في المدى القصير أو الانضمام إلى حركات التمرد في المدى الأطول[1].

---

[1] المصدر السابق: ص 8.

- **محاولات حل مشكلة جنوب السودان**

في الفترة التي سبقت الاستفتاء على انفصال السودان، اتخذت حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان سلسلة من الخطوات لضمان الانسجام الجنوبي – الجنوبي، وبعض مثل هذه الخطوات مهدت أيضا الساحة لفترة ما بعد الاستفتاء، وبعض المفاوضات مع المتمردين والحركات المسلحة، التي لم تحقق نتائج مثمرة، منح الرئيس كير عفو عام عن أثور وجاي وعناصر مسلحة أخرى، أبرزهم الشخصية العسكرية المثيرة للجدل جابريل تانج جيني، في مقابل إلقاء أسلحتهم والإنضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان. وحظى تانج جيني حتى "باستقبال عودة" بعد قدومه من شمال السودان في احتفال في مقر نائب الرئيس. وقد استهدف هذا الاستقبال بوضوح إجهاض محاولات المفسدين أو الانقسامات الداخلية لتهديد أي جانب من جوانب الاستفتاء الهامة[1].

وتتواصل المفاوضات في مرحلة ما بعد الاستفتاء بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني بشان انفصال سلمي وبناء علاقة بناءة بين الشمال والجنوب. وفي حين ان هذه المفاوضات تستهلك اهتماما كبيرا من جانب قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن الفضاء السياسي في جنوب السودان قد بدأ في التحول، فمنذ توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005، توحدت المجتمعات العرقية والسياسية المتشعبة حول هدف مشترك هو: تقرير المصير. وبعضها كتم مظالمه، واختار عدم تحطيم القارب حتى يتحقق هذا الهدف[1].

---

[1] أماني الطويل، معلقاً: السياسة والمرحلة الانتقالية في جنوب السودان الجديد (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة ترجمات، 2011) ص 15.

[1] المرجع السابق: ص 4.

وفور توقيع اتفاقية السلام الشامل، بدأ المواطنون الذين انهكتهم الحرب ينتظرون من الحكومة الجديدة في جنوب السودان، وبالتبعية من الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة، أن توفر لهم مميزات وخدمات. وكانت توقعاتهم ضخمة، غير أن اهتمام الحكومة الوليدة كان موزعا بين السياسة الوطنية، وتطبيق اتفاقية السلام الشامل والأجندة المحلية الخاصة: بالحكم والأمن وتوفير الخدمات[2].

---

[2] المرجع السابق: ص 11.

- **التدخل غير المباشر للتأثير على مسار المفاوضات**

تمثل أشكال التدخل في الصراعات الداخلية انعكاسا لأشكال التدخل في شئون الدول بوجه عام، سواء على المستوى النظري أو العملي. ويختلف الباحثون في تحديد تلك الأشكال، نتيجة لاختلافهم في تحديد المقصود بمفهوم التدخل، وتباين المعايير التي يستند إليها الباحثون في التمييز بين أشكال التدخل وبعضها.

وحسب تصور مفهوم التدخل يميز البعض بين تدخل خارجي وتدخل داخلي. ويعرف التدخل الخارجي بأنه التدخل في العلاقات الخارجية لدولة أخرى دون رضاها. أما التدخل الداخلي فيقصد به التدخل بين الأطراف المتنازعة في دولة أخرى. ووفقا لأداة التدخل، يمكن التمييز بين تدخل عسكري وتدخل غير عسكري (سياسي، اقتصادي، ثقافي، دعائي، الخ). وطبقا لهدف التدخل يميز البعض بين تدخل هجومي وتدخل دفاعي. ويسعى التدخل الهجومي إلى تغيير نظام الحكم في دولة معينة، بينما يسعى التدخل الدفعي إلى الإبقاء على ذلك النظام. وإذا نظرنا إلى أشكال التدخل من زاوية طبيعة الأطراف المتدخلة فيمكن التمييز بين تدخل تمارسه الدول بإرادتها المنفردة، وتدخل تضطلع به المنظمات الدولية. ووفقا لعدد الأطراف المتدخلة، يمكن تقسيم أشكال التدخل إلى تدخل فردي وثنائي وجماعي ومتعدد الأطراف. وحسب علنية أو سرية التدخل، يميز البعض بين تدخل مباشر وتدخل غير مباشر. ويتضمن التدخل المباشر: التدخل العسكري، والتدخل الدبلوماسي، والتدخل الإقتصادي. أما التدخل غير المباشر فيشمل: تقديم الرشاوى، والدعاية السرية المناهضة، واغتيال المسئولين،

والتخريب، وحروب العصابات، إلخ. وهناك الكثير من المعايير الأخرى التي يمكن الاستناد إليها في التمييز بين أشكال التدخل المختلفة[1].

وتتوقف طول مدة التدخل في الصراعات الداخلية على مجموعة من العوامل أهمها ما يلي[2]:

1- العلاقة بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف:

توضح نتائج الدراسات السابقة أن التدخلات العسكرية السريعة تكون في الحالات التي توجد فيها علاقة قوية بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف. فإذا كانت الدولة الهدف من حلفاء الدولة المتدخلة أو تقع ضمن مجالها الحيوي؛ فإن التدخل في هذه الحالة يكون سريعا وحاسما. أما في الحالات التي تكون فيها العلاقة غير ودية بين الدولة المتدخلة والدولة الهدف، كأن تكون الدولة الهدف حليفة لقوى أخرى غير الدولة المتدخلة، أو تكون واقعة بعيدا عن مجالها الحيوي، فإن التدخل في هذه الحالة يكون طويل المدى.

2- الاستراتيجية العسكرية:

تلعب الاستراتيجية العسكرية للدولة المتدخلة دورا مهما في تحديد طول مدة التدخل. فإذا كانت الدولة المتدخلة تتبنى استراتيجية الحرب الرابحة War Winning، بمعنى أنها تسعى إلى تحطيم الجزء الأكبر من قوة العدو، فإنها تلجأ إلى التدخل السريع مستخدمة في ذلك عدد كبير من القوات منذ البداية، لتحقيق أهداف محددة وحالية بدون تدرج. أما في حالة تطبيق استراتيجية الدبلوماسية الإجبارية Coercive Diplomacy، فيتم الأخذ بالتدخل الممتد، حيث تستهدف تلك الاستراتيجية فرض نوع

---

(1) أيمن السيد شبانة: التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية " الكونغو الديموقراطية نموذجا" (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية،) ص.ص 30-31.

(2) المرجع السابق: ص 32.

من الإجبار السياسي على الدولة الهدف، ومساعدة الحليف المحلي لكي يسود سياسيا، دون السعي لإلحاق الهزيمة العسكرية المباشرة بالعدو.

موقف منظمة الوحدة الإفريقية التدخل:

أكد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على مبدأ عدم التدخل، حيث ورد في ديباجته ومادته الثانية ما يؤكد على التزام الدول الأعضاء بالمحافظة على الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول الإفريقية، ومكافحة الاستعمار الجديد في كافة أشكاله، واعتبار ذلك من الأهداف الأساسية لقيام المنظمة. كما تضمنت بعض مبادئ المنظمة ما يفيد التأكيد على عدم جواز التدخل في شئون الدول الأعضاء مثل: المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء (م1/3)، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء (م2/3)، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقل (م3/3)، والاستنكار المطلق للاغتيالات السياسية وإدانة كافة الأنشطة الهدامة من جانب الدول المجاروة أو الدول الأخرى (م5/3).

وقد أكدت المنظمة على موقفها من التدخل في ممارستها الفعلية اللاحقة أيضا، ففي إطار قمتها الثانية في أكرا عام 1965، أعادت المنظمة التأكيد على إدانتها لبعض صور الأنشطة الهدامة التي تم النص عليها في م5/3 من الميثاق، وذلك من خلال القرار رقم 27 الذي صدر عن القمة المشار إليها، والذي أدان العديد من الأنشطة الهدامة التي تقوم بها دولة ما في مواجهة دولة أو عدة دول أخرى، معتبرتا إياها تصرفات غير مشروعة وتمثل تدخلا في شئون الدول الأخرى[1].

كان التدخل الأمريكى، الذى استخدم اسلوبى الترغيب والترهيب، قد لقى ترحيباً واضحاً (فيما يشبه الإجماع) من كافة القوى السياسية السودانية على اختلاف مواقعها

---

[1] المرجع السابق: ص.ص 60-61.

وانتماءاتها وأهدافها، وشمل ذلك طرفى التفاوض، وهما حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية، بالإضافة إلى التجمع الوطنى المعارض وكذلك حزب الأمة.

إلا أن ما لفت الانتباه فى السياسة الأمريكية تجاه السودان، هو ما أقدم عليه الرئيس بوش فى 21 أكتوبر 2002، بتوقيع قانون سلام السودان. الذى ينص فى مضمونه الأساسى على فرض عقوبات على الخرطوم، بعد 6 أشهر من بدء سريان القانون، ما لم تقم بالتفاوض بحسن نية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، أى أن الإدارة الأمريكية ستعاقب حكومة الخرطوم بناء على رؤيتها لنوايا هذه الأخيرة، ومن ثم فإن تمرير هذا القانون فى الكونجرس ثم توقيعه فى هذا التوقيت، بدا وكأنه يصب فى الاتجاه المعاكس لجهود الإدارة الأمريكية التى ما فتئت تعلن عن مواصلة سعيها للوصول إلى تسوية، وبدا وكأنه بمثابة تشجيع للحركة الشعبية على التصلب فى مواقفها التفاوضية، فى الوقت الذى يتم فيه التلويح فيه بالعصا الغليظة للحكومة السودانية، وأصبح من الواضح أن هذا القانون يخل بحيادية الدور الأمريكى الذى يرعى عملية التفاوض، وأنه قد يؤدى إلى عكس الأهداف المعلنة له، إذ أن تصلب حركة قرنق فى الوقت الذى تزداد فيه الضغوط على حكومة الخرطوم قد يدفع بالمفاوضات إلى طريق مسدود[1].

تعد أهم بنود القانون هى تلك الواردة فى الباب السادس منه، والتى تنص على أنه إذا لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية فى المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم ومنصف، أو إذا تدخلت بلا سبب معقول فى الجهود الإنسانية، أو خالفت شروط اتفاقية سلام دائم بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن على

---

[1] قضايا وازمات عربية ساخنة، ، التقرير الاستراتيجي العربي؛ نقلا عن مركز الهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/R2RB24.HTM

الرئيس التشاور مع الكونجرس لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من نفس الباب. وتقول الفقرة الثانية أنه على الرئيس فى هذه الحالة القيام بالإجراءات التالية[2]:

1. معارضة منح أى قروض أو ائتمان أو ضمان لصالح حكومة السودان، من أى مؤسسة دولية مالية، وحددها القانون بالمؤسسات التالية (البنك الدولى، بنك الائتمان الإفريقى، صندوق التنمية الإفريقى).
2. النظر فى خفض أو تعليق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وحكومة السودان.
3. اتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان على عائدات البترول، وذلك للتأكد من أنها (حكومة السودان) لن تستخدم هذه العائدات بطريق مباشر أو غير مباشر لشراء أو امتلاك معدات عسكرية لتمويل الحشد.
4. السعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض حظر للسلاح على السودان.

ومن البنود اللافتة فى هذا السياق، والتى توضح روح الانحياز التى وضع بها القانون، النص على أنه إذا ثبت أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تنخرط فى عملية التفاوض بحسن نية، فإن ما يترتب على ذلك، ليس تعرضها لإجراءات عقابية كتلك التى يفرضها القانون على الحكومة السودانية، بل يتوقف الأمر عند مجرد القول بأن العقوبات لا تنطبق فى هذه الحالة على الحكومة السودانية. وفى الوقت نفسه ينص

---

[2] المصدر السابق.

البند الخامس من القانون على رصد مائة مليون دولار سنوياً على مدى ثلاث سنوات، كمساعدات للمناطق غير الخاضعة للحكومة بدعوى دعم السلام والحكم الديمقراطى من خلال تنمية النظام الإدارى والمدنى والبنيات التحتية.

وفى هذه الأثناء أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية قراراً بتجميد أرصدة 12 شركة سودانية، وحظر أصولها المالية فى الولايات المتحدة، ومن ضمن هذه الشركات الهيئة القومية للإذاعة والتليفزيون ومؤسسات الكهرباء والبريد والبرق والسكر والتقطير والأسواق الحرة، والمثير للدهشة فى هذا القرار أنه جاء متزامناً فى التوقيت مع قانون سلام السودان، إلا أنه يتعارض معه جزئياً حيث أن هذا الأخير ينص على النظر فى فرض عقوبات بعد 6 شهور من بدء سريانه وليس الشروع فيها فورا، إلا أن الأكثر إثارة هو أن معظم الشركات والمؤسسات التى ضمتها القائمة، ليست لها أصول فى الولايات المتحدة مثل الإذاعة والتليفزيون والبريد وغيرها، وأن الجزء المتبقى ليس له أرصدة مهمة أو تعاملات تذكر بالدولار الأمريكى، ومن ثم فلا قيمة لهذا القرار من الناحية العملية. ذلك أن الحكومة السودانية كان قد سبق لها التحسب لمثل هذه الإجراءات، فطلبت من كافة الشركات والمؤسسات تقليل تعاملاتها مع الولايات المتحدة وعدم التعامل مع المصارف الأمريكية. ومن ثم فقد بدا أن الهدف من القرار فى هذه الحالة هو القيمة الرمزية والسياسية له.

وفى السياق التصعيدى ذاته، جددت الولايات المتحدة فى 3 نوفمبر 2002، العمل بالقانون الذى يقضى بفرض عقوبات على السودان لمدة عام آخر، وكان قد سبق إصدار هذا القانون فى 3 نوفمبر 1997، فى عهد إدارة كلينتون بسبب اتهامها لحكومة الخرطوم آنذاك بالسماح لمجموعات (إرهابية) محددة بممارسة نشاطها من الأراضى السودانية، ومنها حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامى الفلسطينيتين، واعتبر البيان الذى أصدره البيت الأبيض أن الخرطوم مازالت مستمرة فى خرق وانتهاك حقوق

الإنسان بما فى ذلك تجارة الرقيق وتقييد الحريات السياسية والدينية، وأن الرئيس بوش أمر بتجديد العمل بالقانون لمواجهة الخطر الذى تشكله هذه السياسات على الأمن القومى الأمريكى والسياسة الخارجية الأمريكية. من ناحيته، أعلن السودان رفضه لقانون السلام الأمريكى والإجراءات اللاحقة له، وصرح الرئيس البشير بأن حكومته لن تلتفت لقرار الكونجرس وأن السودان ليس ولاية أمريكية، حتى يقوم الكونجرس باصدار قرارات أو قوانين تحدد له كيفية التصرف، وفى إشارة إلى المعونات التى تم إقرارها للمناطق التابعة للحركة الشعبية أعلن البشير فى نبره تعبويه ولو دفعوا مليار دولار ستكون حسرة عليهم، ولو ضربوا الخرطوم فلن نركع. وأكد المسئولون السودانيون أن أساليب الضغط التى ظلت واشنطن تمارسها على السودان طوال 13 عاماً، أثبتت أنها بلا جدوى، وأن اعتماد هذا القانون سيؤدى إلى تعميق الهوة ويزيد من حالة الاستقطاب بين أمريكا والعالم الإسلامى، كما يهدد فرص الحوار الناشئ بين السودان وأمريكا حول قضية السلام.

وفى الحقيقة فإن الموقف السودانى لم يكن يعبر عن العزم على خوض مواجهة مفتوحة ضد الولايات المتحدة، بقدر ما كان معبراً عن الشعور المتراكم بالإحباط لدى الخرطوم، نتيجة لخيبة أملها فى الإدارة الأمريكية بعدما بذلته من جهود مستميته لتحسين علاقتها بواشنطن. وعلى المستوى العملى فإن الحكومة السودانية بدت حريصة على عدم منح الولايات المتحدة أى مبرر لاتخاذ إجراءات تصعيدية ضدها، وصرح المستشار الصحفى للرئيس البشير بأن الخرطوم عازمة على تحقيق السلام بأى ثمن، ورغم بعض التصريحات التى قد تصدر من هنا أو هناك، إلا أنه من الواضح أن

الطرف الحكومى فى المفاوضات يبدى مرونة، تعتبرها سكرتارية الإيجاد ومجموعة أصدقاء الإيجاد كافية لاستمرار المفاوضات دون عقبات كبيرة[1].

وقد قلل بعض المراقبين أو المحللين السياسيين من أهمية قانون سلام السودان، والإجراءات الأخرى التى رافقته، وتأثيراتها العملية على مسار العملية التفاوضية، استناداً إلى العديد من المبررات، من أهمها[2]:

1. أن قانون سلام السودان قد عبر فى الحقيقة عن صيغة مخففة من الصياغات السابقة للقانون، والتى أجاز مجلس النواب الأمريكى إحداها من قبل، ثم عطلتها الإدارة الأمريكية فى مجلس الشيوخ بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر، وذلك لرغبة واشنطن آنذاك فى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المعلومات التى قامت الخرطوم بتوفيرها للإدارة الأمريكية عن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة .وكانت الصياغة الأولى للمشروع تفرض عقوبات أكثر تشدداً تجاه السودان، وكان من أهمها حرمان الشركات التى تستثمر فى السودان من التعامل فى البورصات الأمريكية، الأمر الذى كان سيحدث تأثيراً سلبياً على عملية استخراج وتصدير النفط السودانى، وطبقاً لذلك فإن إدارة بوش من هذا المنظور، قد بذلت جهوداً إيجابية فى التخفيف من وطأة القانون.
2. أن التوقيع على القانون فى هذا التوقيت، يعود فى جزء كبير منه إلى أسباب داخلية، حيث أن استجابة إدارة بوش لقوى الضغط التى تدعم القانون والتى تنتمى إلى اليمين المسيحى ومنظمات الدفاع عن حقوق المليونين، مرتبطة بانتخابات التجديد النصفى للكونجرس التى كان

---

[1] المصدر السابق.
[2] المصدر السابق.

مقرراً أجراؤها آنذاك، ورغبة الإدارة فى تحسين مواقعها فى هذه الانتخابات، فى محاولة لكسب قوى الضغط والجماعات المتشددة المعادية للسودان داخل الكونجرس وخارجه.

3. أن الرئيس بوش صرح فى حفل التوقيع على القانون، بأن إدارته سوف تفسر الفقرات الخاصة بالعقوبات، باعتبارها نوع من النصح، لأن مثل هذه الفقرات إذا أخذت على أنها ملزمة فإنها سوف تتعارض مع ممارسة الرئيس لسلطاته الدستورية، لإدارة الشئون الخارجية والمشاركة فى المفاوضات الدولية والإشراف الكلى على السلطة التنفيذية، وهذا يعنى أن الإجراءات الواردة فى القانون لن تكون ملزمة، ومن ثم فإن هذا يفسح المجال أمام المزيد من المناورة وحرية الحركة لإدارة بوش تجاه الحكومة السودانية.

4. أن قانون سلام السودان وجه الإدانة أيضاً للحركة الشعبية، فيما يتعلق بانتهاكها لحقوق الإنسان، وأيضاً لفشلها فى إنشاء سلطات أو مؤسسات مدنية ذات مصداقية، وأن ذلك يمثل عائقاً لإحراز تقدم فى اعتماد السكان على أنفسهم، وبالتالى تحقيق تقدم نحو سلام ناجع لإعادة تأهيل تلك المناطق بعد الحرب. وإن كانت هذه الإدانة قد وردت بطريق غير مباشر وبصيغة تتصف بالتعميم، ولم يذكر فيها اسم الحركة الشعبية بالنص.

الفصل الرابع

عوامل استمرار الأزمة

- **النزاع حول منطقة إبيي**

وحتى نهاية الربع الأول من عام 2004، كانت مفاوضات الأزمة السودانية قد قطعت أشواطا كبيرة، وكان لم يتبق على توقيع الاتفاق النهائي سوى بعض التفاصيل في ملفي قسمة السلطة، والمناطق الثلاث، إلا أن العقبة الأساسية كانت تتمثل في الخلاف المستعصي بين الطرفين على تبعية منطقة أبيي، فالطرفان يقفان على طرفي نقيض ويتشبث كل منهما بموقفه، الأمر الذي خلق أزمة حادة في المفاوضات، وأدى أيضا إلى تعطيل انجاز الاتفاق حول المنطقتين المهمشتين الأخريين، وهما جبال النوبا وجنوب النيل الأزرق. فرغم التفاهم الحاصل حولهما إلا أن الحركة الشعبية رفضت توقيع الاتفاق الخاص بهما إلى حين الوصول إلى اتفاق حول وضع منطقة إبيي التي ترى الحركة أنها كانت تتبع مديرية بحر الغزال، ثم تم منحها إلى مديرية كردفان، وأن الإنجليز حين بدأوا سياسة تعيين الحدود الإدارية استشاروا سلاطين قبيلة "الدنكا نقوك"، وهي أحد أفرع قبيلة الدينكا الجنوبية، في مسألة عودة تبعيتهم إلى بحر الغزال في عام 1930، إلا أن السلطان "كوال أورب" سلطان الدينكا نقوك في ذلك الوقت رفض ذلك، ثم عاد الإنجليز لطرح الأمر مرة أخرى عام 1952 حين ظهر في الأفق أن سنوات الإنجليز في السودان أصبحت محدودة، إلا أن السلطان "دينق ماجوك" رفض ذلك مرة ثانية وفضل أن تظل تبعية المنطقة لكردفان لأسباب رأى أنها في صالح قبيلته. وتستدل الحركة الشعبية بذلك على أن هذه المنطقة جنوبية من الناحية التاريخية، وكذلك من الناحية الواقعية، وأنها يجب أن تعود لتون تابعة لمدرية بحر الغزال بقرار إداري، كما تم نقل تبعيتها من قبل بقرار إداري.

وفي الوقت نفسه ترى الحكومة السودانية أن المرجعية التاريخية لمنطقة إبيي تقول إنها ظلت تابعة إداريا للشمال منذ عام 1905، أي على مدى مائة عام، وأنه طبقا للوثائق فإن السودان بحدوده وجغرافيته الحديثة قد ضم مديرية بحر الغزال إليه في عام

1916 (مثلها مثل منطقة دارفور في غرب السودان)، حيث لم تكن تابعة لسلطة الحكمدار في الخرطوم قبل ذلك التاريخ، باعتبار أنها كانت منطقة ذات وضع خاص (منطقة محتلة منفصلة)، وأنه طبقا للوثائق البريطانية فإن إبيي كانت تتبع الشمال منذ عام 1905 أي قبل أن يتم ضم مديرية بحر الغزال وانه من الناحية الفعلية والسكانية، فإن قبائل المسيرية العربية التي تقطن في إبيي كانت ترتاد المنطقة قبل وصول الدينكا نقوك إليها، وأنه رغم أن مركز المسيرة هو في "بابنوسة" و"المجلد" إلى الشمال من إبيي إلا أن المسيرية كانوا يرتحلون جنوبا في موسم الجفاف الطويل الذي يستمر ثمانية أشهر وكان ترحالهم غلى إبيي، بل أنهم كانوا يصلون إلى جنوب بحر العرب[1].

وعادت الاجواء فى بلدة ابيى المتنازع عليها بين شمال وجنوب السودان للتوتر من جديد واندلع قتال دامى في الثاني من مايو 2011 بين شرطة الجنوب والجيش السودانى الشمالى ما ادى لسقوط 12 قتيل ، فيما طلبت الحكومة السودانية من الامم المتحدة التدخل للحيلولة دون انزلاق الاوضاع فى البلدة لمزيد من التصعيد. وفى الاثناء دعت حكومة الجنوب مصر للتوسط فى النزاع الشمالى الجنوبى وتاسفت لاعلان الرئيس السودانى العودة الى الحرب بسبب النزاع على البلدة الغنية بالنفط وقال كبير المسؤولين الاداريين في أبيي امس ان قافلة من الجيش الشمالي دخلت المنطقة المتنازع عليها واشتبكت مع شرطة الجنوب مما أسفر عن مقتل 12 شخصا. لكن وزير الداخلية السودانى ابراهيم محمود حامد اتهم من بلدة كادوقلى المحاذية الشرطة الجنوبية ببدء القتال واكد ان القوات كانت تريد فقط الانضمام لقوة مشتركة بين الشمال والجنوب في المنطقة تنفيذا لاتفاق دولي.

---

[1] هاني رسلان: مرجع سابق، ص.ص 32-33.

وقال محللون ان أبيي من اكثر اماكن النزاع المرشحة للاشتعال قبل انفصال جنوب السودان المزمع في يوليو المقبل واختار الجنوب باغلبية ساحقة اعلان الاستقلال عن الشمال الذي تقطنه أغلبية مسلمة في استفتاء جري في يناير بمقتضى اتفاق السلام المبرم في عام 2005 والذي انهى عقودا من الحرب الاهلية. ويزعم الجانبان احقيتهما بأبيي وهي منطقة نائية بها مناطق رعي خصبة واحتياطيات نفطية. وقال دينق اروب كول كبير المسؤولين الاداريين في منطقة أبيي ان كتيبة من جيش الشمال مؤلفة من ست مركبات تحمل على ظهرها مدافع الية دخلت المنطقة الحدودية يوم الاحد.

وصرح كول لرويترز "ليس لديهم تصريح" في اشارة الى اتفاق دولي يقضي بان تسير قوة مشتركة خاصة بين الشمال والجنوب دوريات في ابيي. وتابع كول "بدأ اطلاق النار بعدما اصر ضابط في الجيش على الدخول ومنعت الشرطة القافلة...انها خطة غزو. وابلغ وزير الداخلية ابراهيم محمود حامد لرويترز ان شرطة الجنوب هاجمت القافلة اولا. وقال ان القافلة ارسلت لتعزيز القوة المشتركة للشمال والجنوب بعدما ارسل الجيش الجنوبي مزيدا من القوات للمنطقة ونفى الجنوب ارسال مزيد من القوات. وأوضح ان الجيش الشعبي لتحرير السودان شارك بجنوده في القوة المشتركة وان القوات المسلحة السودانية هوجمت حين اتت بجنودها. وحشد الجانبان قواتهما واسلحة ثقيلة حول المنطقة التي لم يتم تطويرها حسب ما تظهره صور التقطتها الاقمار الصناعية وما اعلنته الامم المتحدة. وفي الاسبوع السابق قال الرئيس السودانى عمر حسن البشير انه لن يعترف بجنوب السودان كدولة مستقلة اذا لم يتخل عن ضم ابيي كما تنص مسودة دستور الجنوب. و فى غضون ذلك التمست وزارة الخارجية السودانية من بعثة الامم المتحدة فى السودان "يونميس" التدخل و الضغط على الحركة الشعبية الحاكمة فى جنوب السودان بشان ايواءها ودعمها لمليشيات وحركات دارفور المتمردة.

وطلب الوزير على كرتى من ممثل الامين العام للامم المتحدة فى السودان ، هايلى منكريوس التدخل ووقف التحرشات العدوانية في ابيي وتطبيق اتفاق كادقلي القاضي بسحب قوات الحركة من البلدة. وقطعت باتخاذها القرار المناسب حيال قوات اليونمس في السودان فور الفراغ من الدراسات التي تجريها حاليا بشانها.

واقرت الامم المتحدة بان تجديد التفويض لعمل قوات اليونميس لا يتم الا بموافقة واذن الحكومة السودانية. واكد كرتي ان السودان عازم على مواصلة التعاون واستقرار دولة الجنوب الوليدة وعدم العودة لمربع الحرب، وطلب من منكريوس نقل انشغالات السودان للامم المتحدة. فيما اكد المبعوث تقدير الامم المتحدة للجهود المبذولة لتحقيق السلام الشامل، وقال " نعمل مع الطرفين لمراقبة الحدود المشتركة وتقليل مخاطر الاحتكاك. وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية خالد موسى عقب اللقاء ان الاجتماع بحث مسار تطبيق اتفاق السلام والمشاكل التي تعترضها، ومستقبل قوات اليونميس في السودان ،والقضايا العالقة بين الشريكين.

وفى سياق ذى صلة طلبت حكومة جنوب السودان من السلطات العسكرية الحاكمة مؤقتا في مصر التدخل المباشر لحل الخلافات المتفاقمة بين شمال وجنوب السودان. جاء ذلك خلال زيارة رسمية أجراها وفد من حكومة الجنوب إلى القاهرة التقى خلالها بقادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية. وذكرت صحيفة "الخليج" في صفحتها على الإنترنت امس الثلاثاء أن المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة استقبل وفداً من حكومة جنوب السودان برئاسة الدكتور قير شوانق وزير الداخلية بحكومة الجنوب. وأضافت أن الوفد الذي ضم أيضا السفير أروب دينق كوال سفير جنوب السودان في أثيوبيا والدكتور فرمينا مكويت منار سفير جنوب السودان بمصر والجامعة العربية، وجه دعوة للمشير طنطاوي للمشاركة في حفل الإعلان رسمياً عن استقلال دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو. وقال

الوفد إنه تلقى وعداً من المشير بزيارة الجنوب، كما دعا مصر إلى التدخل المباشر لحل الخلافات المتفاقمة بين شمال وجنوب السودان، وخاصة المتعلقة بـ"أبيي" النفطية وقال قير شوانق وزير داخلية الجنوب في تصريحات نقلتها "الأهرام" عقب لقائه بطنطاوي: "إن اللقاء كان ودياً وإيجابياً"، مؤكداً قناعة حكومة الجنوب أن ما يربط مصر بالسودان شماله وجنوبه من علاقات تاريخية لا يمكن أن تنقطع لأنها رابطة إلهية، على حد وصفه.

وحول طلب الوفد تدخل مصر لحل الخلافات الحالية بين شمال السودان وجنوبه، قال شوانق : "نعم بالطبع طلبنا تدخلهم للمساعدة في حل القضايا العالقة بيننا، لأننا الآن في نهاية الفترة الانتقالية، ولا نريد العودة مجدداً إلى الحرب مهما كانت الظروف، ولذا ناشدنا مصر التدخل بيننا وبين إخوتنا في شمال السودان. وأضاف أن "تصريح الرئيس السوداني عمر البشير عن منطقة أبيي والعودة إلى الحرب كان خطيراً ومؤسفاً"، مشددا على أن "مصر يجب أن تتدخل لمنع العودة إلى الحرب التي عانى منها جميع السودانيين عقوداً. وكان البشير هدد يوم الخميس الماضي بعدم اعتراف حكومته بدولة جنوب السودان التي من المقرر أن تعلن في يوليو، إذا ما طالبت بضم بمنطقة أبيي إليها، مشددا على انتماء أبيي إلى الشمال. واعتبر شوانق في تصريحاته أن الوضع الأمني في الجنوب "ليس سيئاً، لكننا في الواقع نواجه حرباً بالوكالة"، زاعما أن "الشمال يقوم بدعم وتجهيز وتزويد ميليشيات جنوبية بالسلاح والمال لإثارة القلاقل في الجنوب"[1].

---

[1] التصعيد يعود لمنطقة ابيى بعد مصرع 12 فى اشتباكات دامية، http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%AF,945

- **المناطق الثلاث الفاصلة بين الشمال والجنوب (ابيي، وجبال النوبا، والانقسنا في جنوب النيل الأزرق)**

تتمتع المناطق الثلاث (ابيى، وجبال النوبة، والانقسنا فى جنوب النيل الأزرق) بأهمية خاصة[1]، إذ أنها تمثل خطا فاصلاً بين الشمال والجنوب يمتد من الغرب إلى الشرق، وهى لا تمثل فاصلاً جغرافياً، بل هى فاصل عرقى وبشرى. وتموج هذه المناطق بتركيبة اثنية واجتماعية وثقافية تختلف عما فى الشمال وعما فى الجنوب على حد سواء، لكن هذه المنطقة اجمالاً ظلت على استعداد كامل للتعاطى الايجابى مع كل من الشمال والجنوب، وعلى ذلك أصبحت مرشحة إلى حد بعيد لأن تكون منطقة تلاقى وتمازج تربط الشمال بالجنوب، بما يجعلها منطقة ربط ونموذج اندماج يثمل جسرا للوحدة الوطنية فى السودان، إلا أن قلة الموارد وعدم توافر البنية الأساسية وتدهور الخدمات أو انعدامها، فى ظل الكثير من التراكمات السلبية الناتجة عن الأخطاء السياسية أدى إلى تحول هذه المناطق بمرور الوقت إلى منطقة معزولة ثم أصبحت تدريجياً منطقة عازلة، وانتهت الآن لكى تصبح منطقة مواجهة سيكون لها ولاشك تأثيرها البالغ على مجمل مستقبل السودان.

وتحاول الحركة الشعبية السعى إلى توظيف واقع المنطقة فى الصراع الدائر بينها وبين الحكومة المركزية فى الخرطوم، ويقسم قرنق المناطق المهمشة إلى قسمين رئيسين: الأول يضم ابيى وجبال النوبة والنيل الأزرق، وهذه المناطق لديها أبناء يقاتلون فى صفوف الحركة الشعبية، وتبعاً لذلك يعلن قرنق أن الحركة الشعبية لن تترك هذه المناطق دون حل قضاياها، لأن فى ذلك عدم وفاء لرفقة النضال. والقسم الثانى من هذه المناطق هو مناطق الفور فى غرب السودان، والبجا فى شرق السودان، وهذه

---

[1] هاني رسلان: مرجع سابق، ص.ص 16-20.

المناطق غير ممثلة فى الحركة الشعبية حيث لا يوجد أبناؤها فى صفوف الحركة، ولذا فإنها لا تطلب حل قضاياهم أو التحدث باسمهم، اللهم إلا فى إطار الحديث عن السودان الجديد القائم على العدالة والمساواة لكل الأعراق والثقافات بعد التحرر من الظلم الذى تمارسه الأقلية الشمالية العربية المنحدرة من وسط وشمال السودان.

وقد أعلن جون قرنق أن هذه المناطق المهمشة ليست تابعة للجنوب جغرافياً، وأن ارتباط الحركة الشعبية بها هو ارتباط سياسى، إلا أنه وبالرغم من ذلك يصر على مناقشتها فى المفاوضات، وعلى أن يكون لها الحق فى تقرير مصيرها مثل الجنوب بعد فترة انتقالية مقدارها 6 سنوات، تختار هذه المناطق بعدها الطريقة التى تحدد بها مستقبلها فى إطار السودان، ويصر كذلك على أن تكون العلاقة بين الدين والدولة أحد القضايا الرئيسية للتفاوض بشأن مستقبل هذه المناطق، الأمر الذى يعنى أنه يريد تطبيق مبادئ اتفاق ماشاكوس الإطارى الموقع فى 2002/7/20 عليها، وهو الأمر الذى ترفضه الحكومة السودانية بشكل صارم.

ويبدو أن الحركة الشعبية تهدف إلى جعل هذه المناطق مستقلة عن الشمال أو متمايزة عنه على الأقل، وقد تريدها جسراً سياسياً تعبر به نحو الشمال، وإن كان الكثير من المحللين يرون أن الحركة تتعامل فى هذا الأمر وفق استراتيجيتين: الأولى هى استراتيجية السودان الجديد الذى يظل فيه السودان فى إطار وحدوى تكون الغلبة فيه للأقليات العرقية غير العربية وغير الإسلامية، انطلاقاً من مقولة قرنق أن العرب المسلمين فى السودان أقلية، وأن هذه الغلبة يجب أن تنعكس وفق هذا التصور على اقتسام السلطة والثروة بحيث يظفر مجموع الأقليات غير العربية وغير الإسلامية بالنصيب الأكبر على هذا الصعيد.

أما الثانية: فيتم اللجوء إليها فى حال الفشل فى تحقيق الأولى، وتتمثل فى فصل الجنوب لإقامة دولة جديدة يتم ضم المناطق الثلاث إليها، وتنفرد بحكمها الحركة الشعبية، والمناطق الثلاث تلعب فى هذه الحالة دوراً هاماً فى الدولة الجديدة، بالنظر إلى الصراعات القبلية فى الجنوب خاصة بين الدنيكا التى ينتمى إليها جون قرنق وتمثل العصب الرئيسى للحركة الشعبية، وبين قبيلة النوير ثانى أهم قبائل الجنوب والتى تقع فى أراضيها معظم حقول البترول فى الجنوب، بالإضافة إلى الخلافات والعداوات القبلية الأخرى المنتشرة فى كل مديريات الجنوب وولاياته، إذ أن انضمام المناطق الثلاث إلى الجنوب من الممكن أن يخفف من حدة هذه الحساسيات وأن يزيد أيضاً من الثقل النسبى للدنيكا، حيث ستكون هذه المناطق حليفاً طبيعياً للحركة الشعبية بقيادة جون قرنق، باعتبار أن قيادات هذه المناطق هى جزء من الحركة الشعبية بالفعل وتخضع لسلطة قرنق وزعامته، وأن البعض الأخر من القيادات التاريخية للمنطقة (مثل الأب فيليب عباس غبوش) أصبح متحالفاً مع قرنق فى الآونة الأخيرة، وتم تكريس هذا التحالف بشكل رسمى فى مؤتمر كاودا، هذا فضلاً عن أن منطقة أبيى تسيطر عليها قبيلة الدينكا نقوك وهى أحد فروع الدينكا. مؤتمر كادوا: وفى إطار استراتيجية جون قرنق لهذه المناطق، انعقد مؤتمر كاودا التشاورى لأبناء جبال النوبة، لمدة ثلاثة أيام فى 2002/12/2 وقد تميز هذا المؤتمر بأهمية خاصة لما يلى[1]:

1. أن جون قرنق لم يكتف بإرسال بعض قيادات الحركة الشعبية ممن ينتمون إلى جبال النوبة لحضور المؤتمر، بل حرص على الحضور بنفسه ربما فى أول زيارة له إلى جبال النوبة، وألقى خطاباً سياسياً هاماً، الأمر الذى أوضح مدى الأهمية التى يعطيها لجبال النوبة فى استراتيجيته التفاوضية، وحرصه على

[1] قضايا وازمات عربية ساخنة، ، التقرير الاستراتيجي العربي؛ نقلا عن مركز الهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/R2RB24.HTM

الخروج بنتائج محددة، وهو ما نجح فيه بالفعل، حيث أعلنت أربعة أحزاب تنتمى إلى المنطقة أنها قد حلت نفسها وكونت حزباً جديداً هو الحزب القومى السودانى المتحد.

2. كانت أهم مقررات المؤتمر على الإطلاق هى إعلانه عن تفويض الحركة الشعبية لتحرير السودان تفويضاً تاماً لطرح قضية جبال النوبة كجزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية لتحرير السودان، التى يحارب أبناء جبال النوبة تحت رايتها منذ عقدين من الزمان.
3. أن المؤتمر يرى أن تحكم منطقة جبال النوبة بدستور وقوانين غير دستور وقوانين النظام السودانى الحالية، والتى انتقصت من الحقوق الدستورية والقانونية لشعب النوبة، على أن تحكم بالدستور والقوانين التى ستحكم بها بقية مناطق الحركة.
4. أن شعب جبال النوبة له الحق فى تقرير المصير قبل نهاية الفترة الانتقالية وتحديد كيفية انتمائه للسودان ككل أو أى جزء من أجزائه.
5. أن شعب النوبة يجب أن يحكم فى الفترة الانتقالية حكما ذاتياً من خلال حكومة مختارة من قبله وتخضع لمحاسبته، وتكون مرتبطة بالحركة الشعبية لتحرير السودان.
6. يتقدم المؤتمر بالدعوة لبقية القوميات فى جبال النوبة وإلى جيرانهم من قبائل الحوازمة والمسيرية (قبائل عربية) وغيرهم للعمل معاً لإلغاء التهميش وايجاد شروط عادلة لإدارة السودان.

أورد المراقبون العديد من الملاحظات على مؤتمر كادوا، من أهمها[1]:

---

[1] نفس المصدر السابق.

أ- أن تحركات قرنق هذه ليست مناقضة فقط للاتفاق الإطارى لمشاكوس بل هى أيضا تناقض أيضا مقررات أسمرا التى اتفق عليها مع حلفائه الشماليين فى التجمع الوطنى المعارض، وأن هذا السلوك ليس إلا محاولة لاستغلال العوامل العنصرية والعرقية لجعلها أداة ضغط على الحكومة السودانية، حيث تتمتع منطقة جبال النوبة بأهمية جغرافية كبيرة باعتبارها الجسر الذى يربط بين الشمال والجنوب، إلا أن تسمية المنطقة نفسها هى مجرد اسم جغرافى لا علاقة بالمكونات العرقية والأثنية، إذ أن المنطقة تضم الكثير من العناصر غير النوبية، وأن محاولة استغلال تأثر جبال النوبة بسياسات العزل والإغلاق فى العهد البريطانى قد تم تجاوزها نسبيا فى عهد الاستقلال حيث أصبحت المنطقة تعيش حالة من التمازج والانفتاح الطبيعى على كل السودان، بالإضافة الى أن جبال النوبة تختلف اختلافا تاما عن جنوب السودان جغرافيا واثنيا، وأن سكان المنطقة الأصليين كانت لهم على مر العهود علاقة وثيقة مع شمال السودان وغربه وقد أصبحوا بمرور الزمن جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعى لوسط السودان، حيث تشابكت علاقتهم وتداخلت مصالحهم.

ب- أن المؤتمر اتخذ طابعا عنصريا أو اثنيا محددا، حيث اقتصر على أبناء جبال النوبة الذين ينتمون الى العرق النوبى دون غيرهم من القبائل من أبناء وسكان هذه الجبال الذين ينتمون الى أعراق شتى بعضها من أصحاب الانتماء العربى، وبعضهم الآخر من ذوى الانتماء الافريقى، كما أن عقد المؤتمر فى مدينة كادرا التى تخضع لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان، عنى فى الحقيقة سيطرة الحركة على مقدرات المؤتمر ومساراته، وعنى أيضا غلبة أعضاءها أو أنصارها على الحضور وحصولهم على

مكانة أكبر مقارنة بالزعماء الآخرين، الأمر الذى قلل من مصداقية تمثيل المؤتمر لكل منطقة الجبال.

ت- ترتب على ذلك أن تفويض المؤتمر للحركة الشعبية للتحدث باسم جبال النوبة، أعطى قرنق ورقة تفاوضية يستطيع أن يناور بها فى المفاوضات، وهو ما قام به بالفعل إلا أن الاقتصار على أبناء النوبة وعدم الانعقاد فى إحدى مدن الجبال الكبيرة أو خارج منطقة جبال النوبة، قلل من أهمية ومصداقية هذا التفويض، ومنح الحكومة السودانية فرصة مقابلة لعقد عدة مؤتمرات حاشدة فى مدينة كادوقلى حضرها غازى صلاح الدين مستشار السلام ورئيس الوفد الحكومى المفاوض، لكى يقضى على حجة قرنق فى تمثيل الجبال.

ث- أن الأحزاب الأربعة التى أعلنت حل نفسها، ثم الاتحاد معا من خلال تكوين حزب جديد، وهى الحزب القومى السودانى الحر، والحزب القومى السودانى القيادة الجماعية، والحزب القومى السودانى، واتحاد عام جبال النوبة، ليست سوى إنشقاقات على حزب واحد هو الحزب القومى السودانى (القديم)، الذى نتج بدوره عن حزب اتحاد جبال النوبة، فاتحاد جبال النوبة

ج- ظهر فى فترة الديمقراطية الثانية (1969-64)، أما الحزب القومى السودانى فقد ظهر فى فترة الديمقراطية الثالثة (1989-85)، وبالتالى فإنه ليس هناك جديد من الناحية العملية أو الواقعية، فهذه الأحزاب ليست إلا تجميعا لأجزاء حزب واحد أو كيان واحد، وقد انعكس هذا فى اختيار الأب فبليب عباس غبوش رئيسا للحزب الجديد الحزب القومى السودانى المتحد، وقد سبق للأب فبليب نفسه أن كان رئيسا لحزب اتحاد جبال النوبة وكان أيضا رئيسا للحزب القومى السودانى .وهناك ملاحظة مهمة يجب ابرازها والاشارة اليها

فـى هـذا السـياق، وهـى أن الأب   فيليـب عبـاس غبـوش قـد دخـل الجمعيـة التأسيسية فى الديمقراطية الثالثة (1986 (منتخبا عن دائرة الحاجة يوسف بـالخرطوم بحـرى، الأمـر الـذى يعنـى مـدى التمـاذج والتـداخل فـى الواقـع السودانى، فرغم انتماء غبوش لجبال النوبة إلا أنه ترشح وفاز عن دائرة فى الخرطوم حيث يقيم فى الإطار الجغرافى لهذه الدائرة الكثير من أبنـاء النوبـة الذين نزحوا الى الشمال.

ح- أن قرارات المؤتمر بتفويض الحركة مع المطالبة بتطبيق قوانين خاصـة فـى المرحلة الانتقالية علـى جبـال النوبـة وبتبعيتهـا أو ارتباطهـا بـالحركـة الشـعبية فـى المرحلـة الانتقاليـة، ثـم المطالبـة بحـق تقريـر المصـير، يعنـى مـن الناحيـة العملية أن منطقة جبال النوبـة أصـبحت فـى حكـم التـابع للجنـوب، وأن حريـة الاختيار التـى يطالبون بهـا فـى البنـد المتعلـق بحـق تقريـر المصـير، أصـبحت نوعا من تحصيل الحاصل حيث أن المؤتمرين قد حسموا اختيارهم سلفا من خلال هذه المؤتمرات، فى حين أن منطقة جبال النوبة تقع فى ولايـة كردفـان الكبـرى، وهـى ولايـة شـمالية باتفـاق الجميـع، ومـن ثـم لا يمكـن تطبيـق اتفـاق مشاكوس الإطـارى عليهـا، وإلا فـإن الأمـر يصـبح خلطـا لـلأوراق علـى غيـر أسس قانونية أو سياسية مقبولة، بل هو فـى الحقيقـة محاولـة لوضـع وتكـريس قواعد جديدة للعملية التفاوضية، أو على الأقل الإنطلاق من سقف عـال جداً للمطالب من أجل الحصـول علـى الحـد الأدنـى الـذى يضـعه قرنـق كهـدف لـه، وهو جعل هذه المناطق احتياطيا استراتيجيا فى مواجهاته القادمة مع الشـمال سواء فى المرحلة الانتقالية أو ما بعدها، الأمر الذى يعـزز الـرأى القائـل بـأن قرنق يعمل من خلال استراتيجية مزدوجـة تهـدف الـى بنـاء السـودان الجديـد طبقـا لمفهومـه، أو يسـعى الـى الانفصـال فـى كيـان مسـتقل، حتـى وأن كانـت

الظروف الإقليمية والدولية غير مناسبة له أو مرحبة به فى هذه المرحلة، فإنه على الأقل يؤسس لوضع كونفدرالى ذا صلاحيات واسعة ومبنى على أسس قوية تؤهله لإدارة معاركه أو صداماته المستقبلية مع ما يعتبره الأقلية الشمالية المهيمنة من موقع القوة.

خ- مما يؤكد ما سبق، أن قرنق قد قام بعقد مؤتمر مشابه لمؤتمر كادوا فى ولاية النيل الأزرق، وأعلن من هناك تسميته للمنطقة باسم إقليم الفونج وهو إحياء لمملكة قديمة فى تاريخ السودان، وقد كرر المؤتمر تفويض قرنق للتحدث باسم منطقة الانقسنا والمطالبة باسمها بنفس المطالب التى أعلنها مؤتمر كادوا لمنطقة جبال النوبة

انعقدت الجلسة الأولى للمفاوضات حول المناطق الثلاث، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى 4 مارس 2003، وذلك فى مسار منفصل عن مبادرة الايجاد التى تدور تحت مظلتها المفاوضات الخاصة بالجنوب، وقد شاركت الحكومة بوفدين فى المباحثات، الوفد الأول تفاوضى، والوفد الثانى تشاورى ويضم أهل المناطق الثلاث، وقد لفت الحجم الكبير للوفد الحكومى الأنظار، حيث بلغ عدد أعضاءه 81 عضوا معظمهم من أبناء المناطق الثلاث. وأعلن متحدث حكومى أن الوفد التشاورى يضم استشاريين ووزراء دولة وقيادات سياسية من أبناء المناطق الثلاث وقيادات قبلية وأكاديمية وقيادات من القوات المسلحة والأجهزة المختلفة، وذلك فيما بدا أنه محاولة من الحكومة السودانية لإضفاء قدر من المصداقية على موقفها فى مواجهة تحركات قرنق والمؤتمرات التى عقدها.

بدأت المفاوضات دون الإتفاق حول برنامج محدد، الأمر الذى استغرق أكثر من عشرة أيام من الجدل والخلافات بين وفدى الحركة والحكومة، حيث أعلن الوسيط الكينى أن مسار هذه المفاوضات هو مسار مستقل ولا علاقة له بمبادرة الايجاد، وأن

على طرفى التفاوض تحديد جدول التفاوض ومرجعيتها بالتوافق بينهما، ويمكن القول أن الخلافات بين الجانبين قد إنحصرت فيما يلى[1]:

1. تصر الحركة الشعبية على إدراج قضايا تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة فى المحادثات، بينما ترى الحكومة أن البندين المتقدمين جزء من مبادرة الايجاد التى لا ينبغى تعميمها على مفاوضات المناطق الثلاث.
2. رأت الحكومة السودانية أن يتم التفاوض عبر ثلاث لجان مختلفة، بحيث تكون كل منطقة لها لجنة منفصلة، وأصرت الحركة على دمج المفاوضات فى لجنة واحدة يرأسها نيال دينق، الذى يقود وفد الحركة الشعبية فى إطار مفاوضات الايجاد، وهو ما أصرت الحكومة على رفضه.
3. رفض الحكومة حضور مراقبين من أوغندا وأريتريا، باعتبار أن حضورهم فى المسار الرئيسى الخاص باتفاق ماشاكوس الإطارى، ناتج فى الأساس عن عضويتهم فى منظمة الايجاد الراعية الرسمية للمفاوضات، أما مفاوضات المناطق الثلاث فلا يحق لهم الحضور فيها باعتبار أن هذه مفاوضات مختلفة وتتم تبعا لمرجعية منفصلة تحت الرعاية الكينية.

وقد انطلقت المفاوضات فى النهاية بعد موافقة الطرفين على اقتراح جديد تقدم به الوسيط الكينى لازاراس سيميويو، ألزم الطرفين من خلاله بحصر التفاوض على أبناء المناطق الثلاث فى الحكومة والحركة، عبر ثلاث لجان لمناقشة قضايا المنطقة، على أن تختتم بإعلان بروتوكول أو بيان من سيميويو، وأن يتكون جدول كل لجنة من ثلاث نقاط رئيسية هى: بحث جذور المشكلة فى كل منطقة، وتحديد طبيعة المشكلة، ومناقشة الحلول المقترحة من كل طرف. ويعد هذا الترتيب نجاحا للموقف الحكومى، إذ

---

[1] المصدر السابق.

أنه استطاع بذلك الفصل بين المسارين التفاوضيين بشكل واضح لا يحتمل اللبس، وأزال، من ثم ، المخاطر المترتبة على مناقشة حق تقرير المصير كمبدأ مطروح للتفاوض منذ البداية، كما نجح فى استبعاد المراقبين الأوغنديين والأريتريين تأكيد لمبدأ الفصل بين المسارين، وأصبحت المفاوضات بذلك دون جدول محدد، الأمر الذى يعنى أن الوفد التابع للحكومة بإمكانه أن يرفض أى بند من البنود الخاصة بتقرير المصير أو علاقة الدين بالدولة دون أن يتم تحميل مسئولية ذلك الرفض أو أى فشل مترتب عليه للخرطوم، باعتبار أن المتفاوضين هم من أبناء المنطقة على الناحيتين، خاصة وأن وجهة النظر السائدة لدى قطاع كبير فى جبال النوبة، ترفض من الأصل أن تتم مناقشة قضايا مناطقهم ضمن قضية الجنوب التى تجرى مفاوضتها فى ماشاكوس، باعتبار أن قضية الجبال ستكون فى هذه الحالة فى ترتيب متأخر، حيث أن الأولوية ستكون للقضايا الخاصة بالجنوبيين، وأن مناقشة قضايا كل منطقة فى إطار خاص بها سيعطيها الأولوية، وأن الأفضلية من الناحية السياسية والاقتصادية والإدارية هى الوصول لترتيبات لهذه المناطق فى إطار السودان الموحد، لأن أى انقسام أو انشطار للسودان سيخلق رواندا جديدة وسيجعل المناطق الثلاث فى وضع مماثل لوضع منطقة كشمير بين الهند وباكستان، كما أن الانقسام أو الانفصال سيخلق محاور مطلبية لإنقسامات أخرى فى أنحاء مختلفة من السودان.

انتهت هذه الجولة من المسار التفاوضى المتعلق بالمناطق الثلاث فى 2003/3/19 بعد أن أحرزت تقدما وصفه المتفاوضون بأنه تقدم كبير، وذلك فيما يتعلق بلجنتى جبال النوبة والنيل الأزرق، أما لجنة ابيى، فلم يتم الشروع فى المفاوضات بشأنها بسبب اختلاف الطرفين حول حدود المنطقة، حيث ترى الحركة أن الحدود تقتصر على مدينة إبيى وما حولها، وبالتالى فإن قبيلة الدينكا نقوك حسب رأى الحركة

هم أبناء المنطقة الوحيدون، بينما ترى الحكومة السودانية أن المنطقة تاريخيا أوسع بكثير من هذا التوصيف وتشمل قبائل أخرى[1].

[1] المصدر السابق.

- **انعكاسات الصراع على النفط والموارد بين الشمال والجنوب على نجاح المفاوضات**

لا تنتهي الحروب الداخلية بالضرورة بسحب الدعم الخارجي أو خفضه، بل زادت حدة العنف بين الأطراف الداخلية في أحيان كثيرة، ذلك ان الحكومات وفصائل المعارضة المسلحة، وأمراء الحرب المحليون والمتنافسون على الأرض والموارد استطاعوا أن يقيموا اقتصادات متطورة قائمة على الحرب، منها التوسع في زراعة النباتات المخدرة ومضاعفة إنتاجها، حتى أصبحت موردا حيويا في الصراع المسلح لدول عديدة، على رأسها أفغانستان وميانيمار في آسيا، وأنجولا والكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون وجمهورية وسط افريقيا في إفريقيا، حيث اعتمدت كل من الجماعات المسلحة والحكومات على الاستخراج المنهجي غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة مثل الأخشاب الصلبة النادرة من الغابات المدارية، والمطاط، والأحجار النفيسة، والمعادن الثمينة والاستراتيجية النادرة وغيرها، ووفرت العولمة، ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات وتجار السلاح وغيرهم السوق التي تستوعب هذه التجارة.

ولم يعدم الفرقاء من أطراف هذه الصراعات الاستناد إلى مبررات اجتماعية أو سياسية أو أيديولوجية لصراعها، إلا أن أنشطتها كانت تستهدف التكديس غير المشروع للثروات، ومن هنا أصبح من الصعوبة بمكان الفصل بين العمل السياسي والسطو الجماعي والجريمة المنظمة، كما صار متعذرا السيطرة عليها نظرا لسيطرة قوات الميليشيات والمجموعات المسلحة والفرق المرتزقة عليها، التي تفتقر إلى الانضباط، ويعوزها برنامج سياسي محدد، تساندها وتدعمها قوى خارجية ذات ثقل من الشركات

والحكومات التي تستفيد من تغذية نيران الصراع واستمراره، بغرض نهب الثروات بطريق غير شرعي.

وقد صار استمرار الصراع يستهدف استمرار استنزاف الموارد بطريق غير رسمي أو شرعي، وذلك بغرض تمويل العديد من الأنظمة الحاكمة، مما قوض نفوذ الدولة وشرعيتها في مناطق الصراع بدرجة كبيرة. لذا أصبح من المعروف الآن أنه ليست السياسة ولا الأيديولوجيا ولا العولمة ولا العولمة ولا الدين ولا المذاهب ولا الطبقة ولا الجماعة العرقية هي فقط أسباب الحروب والصراعات في افريقيا، بل تكمن أسباب أساسية لها في موارد القارة الأولية وثرواتها التي باتت المحرك لقيام الحروب واستمرارها، وهنا يذكر Paul Collier أن الفرص الاقتصادية التي تتيحها تلك الصراعات هي التي تحركها وتطيل أمدها. كما يذهب العديد من المحللين والدارسين للصراعات في إفريقيا إلى أن معظمها نشأ أساسا نتيجة للتنافس حول الموارد الاستراتيجية والثمينة، بحيث شدت إفريقيا إلى مضمار هذه التجارة غير المشروعة بسبب غناها بالموارد الطبيعية.

ومع صعوبة الرصد الدقيق لاتجاهات هذه التجارة وكمياتها، وعوائدها، والمتورطين فيها، من مستثمرين ومستخرجين، ووسطاء وناقلين، مشترين وبائعين وصناع نجد أنهم، ينتمون في الغالب إلى القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات، التي أشارت تقارير عديدة إلى كونهما من الفاعلين في مناطق الحروب والصراع، ومن ذلك تقارير: Actors in zones of conflict& Business and Private sectors war عام 2001. وبقدر ما يستطيع القطاع الخاص القيام بالدور المحوري في تقويض الفقر، فإنه أيضا قد قام بدور بارز في تصعيد واستمرار الصراعات فقد كشفت هذه التقارير وغيرها مدى سيطرة القطاع الخاص وقطاع الأعمال الدولي على

الاقتصاد السياسي للدول التي تسودها الصراعات العنيفة، مما كان له تأثير كبير على السلم والأمن والتنمية واستنزاف الموارد الطبيعية في ظل تسارع العولمة. وتتعدد أنشطة هذا القطاع في مناطق الصراع، كما يتضح ضلوع حكومات ومنظمات وهيئات غير حكومية في هذه العمليات، كما توجد ارتباطات للقوى العالمية للهيمنة وإعادة رسم خريطة التوازنات الدولية في إفريقيا بدولها وأقاليمها[1].

وجد اتفاق دولتي السودان وجنوب السودان على رسوم تصدير نفط الأخيرة عبر الموانئ السودانية استحساناً داخلياً وخارجياً[2]، فالبلدان يعتمد اقتصادهما على النفط بشكل كبير ومنذ إعلان دولة جنوب السودان إغلاق حقول إنتاج النفط ووقف تصديره عبر الأراضي السودانية أدرك الجميع مدى المصاعب الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم وأسعار العملات الأجنبية في كلا البدين، ويعني الاستمرار في عدم استغلال وتصدير النفط مزيداً من الأزمات الاقتصادية والسياسية وما ينجم عنهما من صدمات واضطرابات.

وقد أبدى المانحون الدوليون أيضاً تبرمهم من خطوة ايقاف ضخ النفط في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تضرب اقتصاديات الدول المتقدمة منذ العام 2008 حيث لا تزال اقتصاديات منظمة اليورو (الاتحاد الاوربي) مثلاً تقاوم شبح الإفلاس على غرار ما جرى في اليونان وايسلندا واسبانيا فيما الخطر يتهدد بقية الدول، ويعني هذا في أعراف سياسات التمويل والإقراض الدوليين أن المنح والقروض قد لا تنساب إلى الدول التي تحتاجها بنفس وتيرة الحالات العادية وأن الأولويات بالنسبة للدول

---

[1] السيد فليفل، محررا: التقرير الاستراتيجي الافريقي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2002-2003) ص.ص 465-466.

[2] الاتفاق حول النفط مع دولة جنوب السودان.. الأمن أولا، موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية؛ نقلا عن سودان ريس، على الرابط، http://www.sudaress.com/smc/30022

المانحة هي لوقف التدهور الاقتصادي وتقديم حزم الإنقاذ المالي للمؤسسات الوطنية لانعكاسات ذلك على رفاه الشعوب وازدهارها الاقتصادي وما يتبعه من آثار تتعلق بالاستمرار والنمو الاقتصادي.

ووصف مراقبون إقدام دولة جنوب السودان على وقف تصدير النفط الذي تعتمد عليه موازنتها العامة بنسبة (98%) بأنه انتحار سياسي فهي فضلاً عن كونها دولة وليدة وتحتاج إلى أموال ضخمة لتأسيس البنيات التحتية والخدمات العامة وسيرورة كاملة من خطط الإعمار وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في هذه المرحلة بما يمكنها من الإندماج في الاقتصاد العالمي بشكل تدريجي ، فالدولة الوليدة هذه أيضاً تحتاج إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار واستيفاء شروط الاستثمار الاجنبي المباشر على رأس تلك الشروط الأمن والاستقرار وبناء هياكل فاعلة للدولة تحظى باعتراف دول العالم ومؤسساته، وبدلاً من ذلك عملت قيادة الدولة الوليدة على محاصرة نفسها بالأزمات وافتعال الحروب والنزاعات المسلحة لا سيما مع السودان الذي كان يوفر للسوق المحلية لدولة جنوب السودان عبر تجارة الحدود والواردات عبر ميناء النقل النهري بكوستي انسياباً سلساً لسلع كثيرة ولكن التمادي في العدوان وعدم الالتزام بسياسة حسن الجوار دفع السودان في إطار صد العدوان وحماية الأمن القومي للبلاد من المخاطر الصادرة من دولة جنوب السودان إلى وقف تصدير البضائع إليها وإعلان فرض حالة الطوارئ في المناطق الحدودية والتصدي بحزم لعمليات تهريب البضائع والسلع إلى داخل دولة جنوب السودان عن طريق الحدود ونتيجة لوقف تصدير النفط والإجراءات الاحترازية التي اتخذها السودان شهدت أسواق دولة الجنوب ندرة كبيرة في السلع الضرورية وبسبب ذلك تزداد الضائقة المعيشية على المواطنين يوماً بعد يوم ولم تتمكن السلع والخدمات التي تقدمها شركات وأفراد من كينيا ويوغندا و أثيوبيا من سد الفجوة الموجودة بالأسواق في دولة جنوب السودان.

وقدرت الفجوة في الاقتصاد السوداني التي أوجدها وقف دولة جنوب السودان تصدير النفط عبر أراضي السودان ما بين (7) مليارات دولار حسب المسؤولين السودانيين و(10) مليار دولار حسب البنك الدولي ، ومن المتوقع أن يوفر الاتفاق حول النفط بين البلدين لدولة السودان 3 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات وسوف يسهم في وقف انخفاض سعر الجنيه السوداني في الأسواق ومعالجة الشح في توفر النقد الأجنبي وارتفاع أسعاره أيضاً. وأراد مسؤولو دولة جنوب السودان من ايقاف تصدير النفط إحداث انهيار اقتصادي في السودان في الوقت الذي تتوسع فيه الهجمات العسكرية التي يشنها المتمردون المدعومون من قبلها ضد الأهداف والمنشآت الاقتصادية وكان المخطط الذي رسم بعناية داخل دولة الجنوب وبمشاركة أطراف دولية قام على افتراض أنه في غضون شهر أو شهرين يمكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية الخانقة إلى التعجيل بسقوط النظام سواء عبر هبة شعبية داخلية أو زحف المتمردين انطلاقاً من الحدود مع دولة جنوب السودان، كما ظنوا أيضاً أن الإبقاء على العقوبات الاقتصادية ستعرقل مساعي السودان للحصول على القروض الأجنبية، وإن البدائل الاقتصادية التي اتخذتها حكومة السودان أما أنها لا تسعفها لوقف التدهور الاقتصادي أو أنها سوف تزيد من حدة الاحتجاجات الشعبية ، إلا أنه وبعد مرور عدة أشهر لم تحقق تلك التنبوءات وعلى العكس فإن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن وقف دولة الجنوب تصدير النفط سوف تعجل بسقوط دولة جنوب السودان قبل السودان وارتفعت الأصوات الدولية التي تحذر من أن دولة الجنوب على شفا الكارثة وأنه في غضون شهور قليلة يمكن أن يحدث انهيار اقتصادي كامل بها.

وتوهم قادة دولة جنوب السودان أن العطف والدعم والدعاية التي وجدوها ابان سنوات الحرب وقبيل إعلان دولتهم الجديدة سوف يستمر ويغدق عليهم الأموال من الخارج باستمرار ولم يدركوا مدى التحول في رؤية العالم إلى الدولة الوليدة، فالعالم

بات ينظر إلى قادة الدولة كونهم مسؤولين أمام شعبهم ويقع على عاتقهم إدارة موارد وإمكانات الدولة الوليدة بما يوفر الرفاه والازدهار الاقتصادي لهذا الشعب، كما أن قواعد بذل الأموال والمساعدات الإنسانية في فترة الحرب اختلفت عنها في مرحلة الدولة فلم تعد النزعة الإنسانية والخيرية هي التي تتحكم في النظر إلى دولة جنوب السودان وإنما (المصالح القومية) التي سوف تحصل عليها الدول المانحة سواء أكانت عقود أو عطاءات أو فرص اقتصادية لشركاتها الخاصة أو العامة وظلت المنظمات الإنسانية العاملة في جنوب السودان تطلق النداءات لدعم توسيع أنشطتها ومقابلة الحاجات الإنسانية المحلة في الدولة الجديدة رغم بعض التقديرات ذهبت إلى أنه موضوعياً كان يجب تقليص العمليات الإنسانية هناك حيث تقاعس مسؤولو الدولة الوليدة عن إظهار قدرتهم على بناء سياسات أو مؤسسات بديلة تضطلع بمسؤوليات ملء الفراغ الذي يولده مغادرة أو تقلص نشاط المنظمات الإنسانية . ونقل المحلل السياسي الدكتور عبد الوهاب الافندي عن أحد الموظفين الدوليين والذي عمل لسنوات طويلة في جنوب السودان بعد إعلان الدولة الجديدة قوله: (إننا نشهد ولادة أول دولة يديرها المتطوعون في العالم) في إشارة إلى أن المنظمات الأجنبية وليس مؤسسات دولة جنوب السودان هي من يقع عليها عبء توفير الخدمات العامة في الظروف العادية وفي حالات الطواريء أيضاً.

وبالنسبة للحكومة السودانية فإنها قد تجاوزت الشرك الذي نصب لها والصدمة الاقتصادية التي خلفها فقدان بترول الجنوب وعائدات مروره بعد الانفصال حيث قطع تنفيذ البرنامج الثلاثي مراحل متقدمة كما أن البدائل الاقتصادية مثل الذهب والمنتجات غير البترولية قد أثبتت جدواها إلى جانب الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الدولة في مستويات الحكم المختلفة بالمركز والولايات.

وعقب إعلان التوصل إلى اتفاق حول ملف النفط مع حكومة جنوب السودان قال د. كمال عبيد رئيس و فد الحكومة للتفاوض حول ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق إن تنفيذ اتفاق النفط رهن بمدى التوصل إلى حلول للقضايا العالقة الأخرى وفي مقدمتها الملف الأمني وشددت ورقة الحكومة السودانية التي قدمتها إلى الوساطة الأفريقية على ضرورة فك الارتباط مع الفرقتين التاسعة والعاشرة التابعتين للجيش الشعبي بجنوب كردفان والنيل الأزرق ووقف كافة أشكال الدعم التي تقدمها حكومة جنوب السودان لما يسمى بتحالف كاودا.

وأدرك المجتمع الدولي من تطورات الأحداث المتلاحقة أن استمرار دولة جنوب السودان في دعم حركات التمرد ضد الشمال كفيلة بإشعال حرب إقليمية تلقي بظلالها على سائر منطقة القرن الأفريقي والبحيرات العظمى وأن المجتمع الدولي ليس مستعد لتحمل التبعات الإنسانية لأي حرب إقليمية أو أزمات قد تنجم عنها، كما أن قدرته على مساعدة دولة جنوب السودان على النهوض قد تتضاءل إذاما استمرت سياسة إشعال الحروب ضد الجوار والنزاعات المسلحة داخل الدولة الوليدة نفسها، وتجد الآن اطروحات حكومة السودان بأن الأمن مقدم على بقية الملفات القبول من الوساطة الأفريقية رفيعة المستوى والأمم المتحدة وحتى الأطراف الدولية التي تتزرع بانعدام الأمن لعقد مؤتمر للمانحين لدعم الاقتصاد السوداني حسب مقتضيات اتفاقية السلام الشامل.

ويرى البعض أن الصقور والمتشددين داخل قيادة دولة جنوب السودان يقبلون على مضض الضغوط التي مورست عليهم لاستئناف ضخ النفط ولكن لن يتحلوا بالمسؤولية ويركنون إلى خيار السلام وحسن الجوار مع السودان ما دامت توجد أصوات داخل المؤسسات الأمريكية توفر لهم الغطاء السياسي والدعم الإعلامي

وسارع باقان اموم كبير مفاوضي دولة جنوب السودان إلى اتهام المجتمع الدولي بممارسة الضغوط عليه والتحيّز إلى السودان في اتفاق النفط الذي تم التوصل إليه مؤخراً لارتباطه بالسوق العالمي ولكن حسب احصائيات اسواق الطاقة في العالم فإن إنتاج دولة جنوب السودان لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمي ولم يؤثر وقف تصدير نفط دولة الجنوب بحيث ترتفع أسعار برميل النفط في العالم مثلما يحدث في حالات الأزمات بمناطق الإنتاج مثل حادثة التسرب النفطي في خليج المسكيك أو التوتر في دلتا النيجر او بحر قزوين او بلدان الخليج العربي.

وبعد سقوط كل المخططات الرامية لإضعاف السودان والتي تم تدبيرها انطلاقاً من دولة جنوب السودان من المتوقع أن يضعف الموقف التفاوضي للأخيرة بشكل كبير مما يفتح الباب للتوصل لحلول سلمية للقضايا العالقة بينها وبين السودان فهل يبرز صقور الحركة الشعبية الحاكمة في دولة جنوب السودان بحيلة جديدة لاستمرار التوتر والعدوان ضد السودان[1].

---

[1] المصدر السابق.

الخاتمــة

شهد مسار المفاوضات بين طرفي الأزمة لحل مشكلة جنوب السودان، انعكاسات على الأمن وموارد الثروات، ومن ثم صعوبة الاتفاق على حل لتحديد خط الحدود بين الجانبين، وأي المناطق تقع ضمن أراضي كلا منها وخاصة إبيي وتوريت، لغنائهما بالثروات البترولية والمعدنية.

فتحديد حدود الجنوب ليست قضية جديد أو ناشئة إذ أن حدود الجنوب معروفة منذ زمن وهناك تافاق داخلي عليها، وعلى حدودها الإدارية، ولكن المشكلة المستجدة هي في كيفية توزيع الثروة، خاصة وأن مناطق التخوم المشتركة مليئة بالثروات، فالانفصال يعني إهدار الكثير من الثروات.

لذا فقد عمل كل طرف من الأطراف المتصارعة على الاستئثار بمناطق الموارد والثروة لأهميتها لإقتصاد كل منهم، ومن ثم إنعكس ذلك بدوره على مسار عملية التفاوض، التي انطلقت مع عام 2002 من خلال التوقيع على بروتوكول ماشاكوس.

ولم تسير المفاوضات بين الجانبين بسلاسة أو مرونة وكانت شديدة الإضطراب رغم كونها جرت على أعلى مستوى، وتم عبر مراحل متعددة، إلا أن الإضطرابات حول بعض المناطق والإشتباكات كانت تلوح في الأفق بتعثر المسار، وعد الوصول لحل سلمي لأزمة الجنوب.

عكس ذلك حالة الإتصال الإستراتيجي بين الطرفين المتفاوضين وبين الأطراف الدولية الفاعلة والمهتمة بالشأن الخاص بالعملية السودانية، وتدخلت أطراف عديدة للتأثير على مسار العملية التفاوضية وإعاقة الاتصالات البينية المتبادلة خلالها.

وتمثل أزمة الإتصال النموذج المثالي للحالة السودانية، ففي حين كان يتم التفاوض كان في مفس الوقت يتم حدوث إعتدائات ومناوشات بين كلا من الجانبين، وأزمات وتدخلات عسكرية ومسلحة ببعض المناطق المهمة في الحيز الفاصل بين الشمال والجنوب، ومثلت المناطق الثلاث خير مثال على ذلك.

وبالتالي يمكن القول أن الزمة التي تمت خلال عملية التفاوض من شأنها أن تنعكس على السلم المستقبلي بين البلدين، فأزمة الإتصال ليست أزمة تفاوض بشكل رئيس، بل ترتبط بالحال البينية بين الطرفين، والعلاقة المستقبلية، والتنسيق والترتيب وامكانيات التعاون بينهما في المستقبل.

كل ذلك يلقي بظلاله الضبابية على مستقبل السودان، ومصير موارده وحدوده، فالقضية السودانية لم تنعكس فقط على المواطنين الداخليين، ولا على المناطق المهمشة، بل مثلت نموذجا لباقي مناطق النزاع في السودان.

مما يفرض تحديات مستقبلية يتوجب على حكومة الخرطوم التعامل معها بحنكة وروية، وتجنب المزيد من الانقساما والتوترات.

ومستقبل الدولة الجنوبية أيضا محفوف بالعديد من المخاطر فالجنوب السوداني أصبح دولة وليجدة في مرحلة التشكل والتكوين، ومتطلبات بنائها صعبة، وطويلة، وتفرض على النظام الجنوبي العمل جاهدا لمنع التسلح ودمج الجماعات المسلحة

والمعارضة في الدولة الأم الوليدة لمنع التنازع والتنافر بين أبناء القومية الجديدة، مما ييسر عملية التنمية والبناء الجديد القائمة بالفعل.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1) عبد القادر رزيق المخادمي: النزاعات في القارة الإفريقية "إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت" (القاهرة: دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

2) هاني رسلان: عملية سلام جنوب السودان مخاض صعب لتوازن حرج (القاهرة: كراسات استراتيجية، الأهرام، عدد 148، 2005).

3) الإقتتال على الغنائم، "حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى" (جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية - مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان [HSBA] عدد 18، نوفمبر 2011).

4) أماني الطويل، معلقاً: السياسة والمرحلة الانتقالية في جنوب السودان الجديد (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة ترجمات، 2011).

5) أيمن السيد شبانة: التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية " الكونغو الديموقراطية نموذجا" (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية).

6) السيد فليفل، محررا: التقرير الاستراتيجي الافريقي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2002-2003).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

7) Steven R. Corman, and Kevin J. Dooley: Strategic Communication on a Rugged Landscape “Principles for

Finding the Right Message" (U.S.: Arizona State University, Consortium for Strategic Communication, 7 January 2008).

8) Jeffrey B. Jones: Strategic Communication "A Mandate for the United States" (U.S.: JFQ, 39, {no date}).

9) Masud Mozammel, and Barbara Zatlokal: Strategic Communication in PRSP (--: Draft for comments, October 2002).

10) Tony Blankely, and Oliver Horn: Strategizing Strategic Communication (U.S.: Heritage Foundation, 2008).

11) Oscar Bloh: Strategic Communication for Peace building (Brussels: Radio for Peace building Africa, 1st ed., 2010).

12) Task Force on Strategic Communication (Report) (Washington, DC: Defense Science Board, 2008).

ثالثا: مواقع الإنترنت:

13) موقع الجزيرة. نت على الرابط، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/11d2dc7a-200d-473e-b576-859b03367940

14) اتفاق الخرطوم وجوبا على آليات تنفيذ الترتيبات الأمنية، موقع سودان تريبيون، على الرابط، http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A,4805

15) اتفاق أديس.. نهاية طريق مشاكوس نيفاشا.. وحافة الهاوية ! على الرابط، http://www.sudaress.com/alahram/21822

16) حكومة السودان تواصل مساعيها لإنجاح المفاوضات، موقع مغرس بتاريخ 2003/8/7، على الرابط، http://www.maghress.com/attajdid/8546

17) اتفاقيات السلام من مشاكوس إلى نيفاشا، جريدة الثورة، بتاريخ 2009/11/17، على الرابط، http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=64691158200911116221415

18) قضايا وازمات عربية ساخنة، ، التقرير الاستراتيجي العربي؛ نقلا عن مركز الهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/R2RB24.HTM

19) التصعيد يعود لمنطقة ابيى بعد مصرع 12 فى اشتباكات دامية، http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA

%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-
%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%AF,945

20) الاتفاق حول النفط مع دولة جنوب السودان.. الأمن أولا، موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية؛ نقلا عن سودان ريس، على الرابط، http://www.sudaress.com/smc/30022